

# التكنولوجيا والعدالة الانتقالية في أفريقيا

ANDREW SONGA



**CSV**  
Centre for the Study of  
Violence and Reconciliation

CSV

87 De Korte Street, 8th Floor

Braamfontein

Johannesburg, 2001

South Africa

Tel: +27 (11) 403 5650

Fax: +27 (11) 339 6785

Email: [info@csvr.org.za](mailto:info@csvr.org.za)

[www.csvr.org.za](http://www.csvr.org.za)

© Centre for the Study of Violence and Reconciliation 2026

Cover photo from Freepik

Designed and typeset by Ink Design Publishing Solutions, Cape Town, [www.inkdesign.co.za](http://www.inkdesign.co.za)

# شكر وتقدير

قام أندرو سونجا بإعداد هذا التقرير. وقد تم إعداد كجزء من مبادرة العدالة الانتقالية في أفريقيا، التي أطلقها الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي معاً، وينفذها تحالف يضم مركز دراسات العنف والمصالحة، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، وصندوق إرث العدالة الانتقالية في أفريقيا.

تهدف مبادرة العدالة الانتقالية في أفريقيا، الممولة من الاتحاد الأوروبي، إلى تيسير تطبيق سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي على المستوى المحلي من خلال المساعدة الفنية وإنتاج المعرفة، فضلاً عن إدارة ودعم منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء أفريقيا قاطبةً. وتستجيب هذه الدراسة للهدف الثاني للمبادرة، والذي يتجسد في بناء قاعدة معرفية راسخة حول تجارب العدالة الانتقالية في أفريقيا، بما يساهم في تصميم وصياغة إستراتيجيات السلام والمصالحة.

ونتقدم بجزيل الشكر للدكتورة / جاسمينا برانكوفيتش، وأنا مويو، وسارة كاساندي على مراجعاتهن القيمة ودعمهن العملي الذي ساهم في صياغة النسخة النهائية من هذا المنشور.

كما نُعرب عن تقديرنا لدعم شركاء التحالف والمساهمات البتداء من ممثلي فريق الشؤون السياسية والسلام والأمن لدى الاتحاد الأفريقي. وأخيراً، نتوجه بخالص الشكر لكل من وافق على المشاركة في المقابلات لهذه الدراسة. لقد أثرت وجهات نظركم ورؤاكم وخبرائكم بشكل كبير على ملاحظات الدراسة وتوصياتها.



تهدف مبادرة العدالة الانتقالية في أفريقيا، الممولة من الاتحاد الأوروبي، إلى تيسير تطبيق سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي على المستوى المحلي من خلال المساعدة الفنية وإنتاج المعرفة، فضلاً عن إدارة ودعم منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء أفريقيا .

# المحتويات

## ملخص تنفيذي

3

## مقدمة

1

5

- 1.1 منهجية الدراسة ..... 5
- 1.2 هيكل التقرير..... 5

2

## العدالة الانتقالية والتكنولوجيا كأولويات في تحديد مستقبل أفريقي

- 2.1 العدالة الانتقالية في صميم التنمية الشاملة والمستدامة ..... 7
- 2.2 التكنولوجيا كعامل تمكين وتيسير..... 8
- 2.3 التحديات التي تفرضها التكنولوجيا ..... 9

3

## المشهد المتطور للتكنولوجيا في العدالة الانتقالية: تجارب مقارنة من مختلف أنحاء العالم

- 3.1 الدور المزدوج للتكنولوجيا: الآثار الإيجابية والسلبية ..... 10
- 3.2 الابتكار لتجاوز العقبات، واستكمال العمليات القائمة، وتعزيز الكفاءة ..... 11
- 3.3 العصر الجديد: الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة الأخرى..... 14
- 3.4 ملخص الحجّة: السعي لتحقيق فوائد تحويلية وتجنب الأضرار المحتملة..... 15

4

## تأملات حول استخدام التكنولوجيا في العدالة الانتقالية في أفريقيا

- 4.1 سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي والفرص والتحديات التي تطرحها التكنولوجيا..... 15
- 4.2 التكنولوجيا في عمليات العدالة الانتقالية في أفريقيا..... 16

5

## توسيع نطاق البحث: دروس مستفادة من تقديم الخدمات العامة وعمليات الحكم الديمقراطي

- 5.1 الحكومة الإلكترونية لتقديم الخدمات العامة ..... 27
- 5.2 التكنولوجيا المدنية لتحسين نتائج الحكومة الديمقراطية..... 28

6

## الخلاصة والتوصيات

- 6.1 التوصيات..... 29

# ملخص تنفيذي

تتناول هذه الدراسة الدور المنوط بالتكنولوجيا في العدالة الانتقالية في أفريقيا. وتقيم السياسات والممارسات القائمة، وتختتم بتوصيات موجهة إلى الاتحاد الأفريقي، والدول الأعضاء فيه، والمجتمع المدني، والمبتكرين، بالإضافة إلى الشركاء الإستراتيجيين.

وفيما يتعلق بالمعايير والسياسات، ضح الاتحاد الأفريقي، في إطار أجندة 2063، استثماراً كبيراً في ترسيخ العدالة الانتقالية والتكنولوجيا كركيزتين أساسيتين لرؤية القارة الأفريقية للتنمية الشاملة والمستدامة. وتوفر سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي توجيهات يمكن للمجتمعات التي تواجه مجموعة من الانتهاكات الجماعية تبنيها، بهدف توجيه مساراتها نحو التحول الديمقراطي والاجتماعي والاقتصادي.

أما فيما يخص الدور التكنولوجي، فقد وضع الاتحاد الأفريقي أدوات تناول موضوعات رئيسية، على غرار التحول الرقمي، وحماية البيانات، والأمن السيبراني، والواقع المتغير للذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة الأخرى. لذا، تستكشف هذه الدراسة كيفية تداخل العدالة الانتقالية والتكنولوجيا ضمن الهدف الأوسع للتنمية الشاملة والمستدامة.

وتلخص هذه الدراسة إلى أن خرائط تنفيذ سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي تتطلب دمج التوجيهات المعيارية المنبثقة عن أدوات الاتحاد الأفريقي المتخصصة في مجال التكنولوجيا. كما ينبغي أن تتناول خارطة التنفيذ للفترة 2025-2029 توعية الجهات المعنية بمزايا وتحديات استخدام التكنولوجيا في العدالة الانتقالية.

وفي سياق استخلاص الدروس المُستفادة من التجارب في أفريقيا وحول العالم، تُقرّ هذه الدراسة بأنه يُمكن للتكنولوجيا إحداث أثر إيجابي في العدالة الانتقالية من خلال جعل العمليات قائمة على البيانات والأدلة، وتتمس بالفاعلية والمشاركة. وفي المقابل، تكشف التجارب أيضاً عن آثار سلبية تشمل ترسيخ أو خلق حالة من التهميش والإقصاء والتمييز، فضلاً عن المساعدة على ارتكاب أعمال وحشية وطمس حدود المساءلة.

وأخيراً، تُقدّم الدراسة توصيات لمختلف الجهات المعنية لضمان أن يُحقق دمج التكنولوجيا في العدالة الانتقالية فوائد تحويلية ويتجنب الأضرار المحتملة. ينبغي للاتحاد الأفريقي أن يظطلع بدور ريادي في التوفيق بين مبادئه بشأن العدالة الانتقالية وتلك التي وضعها بشأن استخدام التكنولوجيا. وسيضمن ذلك أن يركز تطبيق سياسة العدالة الانتقالية من قبل الدول الأعضاء على عناصر أساسية، مثل حماية البيانات، والأمن السيبراني، والثُّج القائمة على الحقوق في نشر وتنظيم الابتكارات التكنولوجية في مجال العدالة الانتقالية.

كما يتعين على الدول الأعضاء لدى الاتحاد الأفريقي الالتزام بالمعايير ذات الصلة، وإظهار التزامها من خلال تخصيص موارد كافية للتحول الرقمي عمومًا، وفي مجال العدالة الانتقالية بشكل خاص. وينبغي أن يركز هذا الاستثمار على مبدأ الوصول العادل الذي يحمي من التهميش والإقصاء والتمييز. كما تتحمل الدول مسؤولية تهيئة بيئة قائمة على سياسات وتنظيمات داعمة، إذ تعتبر ضرورة لازدهار الابتكار الأخلاقي.

وينبغي لمنظمات المجتمع المدني ومبتكري التكنولوجيا المدنية أن يكونوا من دُعاة الدمج والمشاركة في الإبداع مع المجتمعات التي يسعون لخدمتها. ويتعين عليهم تعزيز التعاون فيما بينهم، وعند الإمكان، بشكل مباشر مع آليات العدالة الانتقالية. سيمكنهم ذلك من تحقيق أقصى استفادة من الموارد المحدودة، وتنمية مجتمع ممارسين يتبادلون خلاله الخبرات ويتوصلون إلى حلول تكنولوجية مستدامة.

وينبغي لشركاء التنمية الإستراتيجيين الاستثمار في برامج دعم التكنولوجيا في مجال العدالة الانتقالية، والتي تركز على مشاركة الجهات المعنية المتعددة. ويتعين عليهم أيضاً الإصرار على نظرية تغيير تُركز على الاستجابة لاحتياجات المجتمع، والمشاركة الفعّالة مع المستفيدين المستهدفين، والتعاون بين المبتكرين، وإضافة قيمة إلى الإستراتيجيات القائمة، ووضع مسار واضح نحو الاستدامة. كما ينبغي أن يكون استثمارهم جوهرياً بما يكفي لتحقيق أثر دائم، وأن يستغلوا مواقعهم الإستراتيجية لبناء جسور التواصل بين الجهات الحكومية وغير الحكومية. وينبغي لهم تشجيع نهج الحكومة المفتوحة في استخدام التكنولوجيا في سياق العدالة الانتقالية.

ويؤمل أن تُحفز هذه الدراسة وتوصياتها على إنشاء نهج بّاء ومناسب لمعالجة دور التكنولوجيا في العدالة الانتقالية في أفريقيا.

تلعب التكنولوجيا دورًا متزايد الأهمية في العدالة الانتقالية على الصعيد العالمي وفي القارة الأفريقية. في الواقع، أحدثت الأدوات والمنصات الرقمية المختلفة ثورة في كيفية إدارة جوانب حيوية مثل الحوار، والمشاركة المدنية، وجمع الأدلة، وحفظ السجلات، ونشر المعلومات.

وتستكشف هذه الدراسة مدى إدراك سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي وأطر الاتحاد الأفريقي الأخرى للفرص والتحديات التي تفرضها التكنولوجيا. وتحدد دراسات حالة تُوظف فيها التكنولوجيا لإثراء عمليات العدالة الانتقالية في أفريقيا، بالإضافة إلى دراسات حالة أوسع نطاقًا حول الحوكمة الإلكترونية والتكنولوجيا المدنية، والتي قد تُسهم في فهم دور التكنولوجيا في العدالة الانتقالية في أفريقيا.

مع أن تركيز هذه الدراسة ينصبّ على أفريقيا، إلا أنها تتضمن تجارب مقارنة من خارج القارة لاستخلاص الدروس والعبر المُعاصرة. ويختتم التقرير بتوصيات مُستهدفة للجهات المعنية التي تضطلع بأدوار محورية في دمج دور التكنولوجيا في العدالة الانتقالية على النحو الأمثل، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، والدول الأعضاء فيه، والمجتمع المدني، ومبتكري التكنولوجيا المدنية، وشركاء التنمية الإستراتيجيين.

وأجرى مركز دراسات العنف والمصالحة هذه الدراسة برعاية مبادرة العدالة الانتقالية في أفريقيا، التي تهدف إلى تيسير تطبيق إطار سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي محليًا من خلال تقديم المساعدة الفنية وتعزيز إنتاج المعرفة وإدارتها وتقوية قدرات المجتمع المدني وجماعات الضحايا والناجين<sup>1</sup>، وتساهم هذه الدراسة في بناء قاعدة معرفية واسعة حول تجارب العدالة الانتقالية في أفريقيا، مما يُسهم في صياغة إستراتيجيات السلام والمصالحة المتوافقة مع سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي. تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:



تحديد القضايا الرئيسية المتعلقة بالتكنولوجيا في العدالة



تحديد الوضع الراهن، أي ما هو معروف بالفعل والممارسات الناشئة؛ و



تقديم توصيات بشأن خيارات السياسات والممارسات إلى الجهات المعنية الرئيسية.

## 1.1 منهجية الدراسة

1.1

استخدم البحث في هذه الدراسة نهجًا بحثيًا مختلطًا. وقد اعتمدت الدراسة على مراجعة شاملة للأدوات المعيارية والقائمة على السياسات للاتحاد الأفريقي، وتقارير آليات العدالة الانتقالية، بالإضافة إلى منشورات المجتمع المدني والمنشورات الأكاديمية التي تركز على التكنولوجيا والعدالة الانتقالية. وبالإضافة إلى ذلك، أُجريت سبع مقابلات ومناقشات مُتعمّقة مع خبراء رئيسيين وجهات معنية من الاتحاد الأفريقي ومنظمات مختارة من المجتمع المدني. للسماح بالتعبير عن آرائهم بصراحة. تم إخفاء بعض الإشارات إلى هذه المقابلات والمناقشات. وتم تحليل ملاحظات الجهات المعنية، وبالتزامن مع مراجعة المنشورات، وقد أسفر ذلك عن إعداد تقرير مرحلي. وخضع التقرير المرحلي لجلسات تقييم مع اتحاد مبادرة العدالة الانتقالية في أفريقيا، وأسفرت الملاحظات التي تم الحصول عليها من هذه الجلسات عن إعداد التقرير النهائي.



التكنولوجيا والعدالة الانتقالية. وبالإضافة إلى ذلك، أُجريت سبع مقابلات ومناقشات مُتعمِّقة مع خبراء رئيسيين وجهات معنية من الاتحاد الأفريقي ومنظمات

تبدأ الدراسة بفحص إطار عمل سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي وتطورات سياسات الاتحاد الأفريقي في مجال التكنولوجيا كأولويات لتحقيق رؤية الاتحاد الأفريقي لعام 2063 للتنمية الشاملة والمستدامة.

ويوضح القسم 2 أن سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي تستوفي متطلبات العدالة في أجندة 2063، وأن سياسات التكنولوجيا للاتحاد الأفريقي تهدف إلى تفعيل أدوات تكنولوجية تعمل كعوامل تمكين عالمية لتحقيق هدف التنمية الشاملة والمستدامة، التي تشكل ركائز العدالة والسلام والأمن جزءًا لا يتجزأ منها.

ويستعين القسم 3 بمنشورات لاستخلاص تجارب مُقارنة من مختلف أنحاء العالم حول تأثير التكنولوجيا على العدالة الانتقالية. ويكمن الهدف من ذلك في إرساء النقاش النهائي حول التجربة الأفريقية في سياق عالمي، والتعلم من هذه التجارب، وإثراء التوصيات الواردة فيه. كما تشير هذه التجارب إلى أنه قد يكون للتكنولوجيا تأثير إيجابي، كجعل عمليات العدالة الانتقالية قائمة على البيانات والأدلة والمشاركة. في المقابل، قد يكون لها أثر سلبي، كترسيخ التهميش والتمييز ضد فئات مختلفة، أو خلقهما، فضلاً عن تمكين ارتكاب أعمال وحشية وطمس حدود المساءلة.

وينتقل القسم 4 إلى التركيز على تجارب أفريقيا، من خلال دراسة نهج سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي تجاه التكنولوجيا، ثم عرض أمثلة عملية لاستخدام التكنولوجيا في عمليات العدالة الانتقالية في أفريقيا.

ويتطرق القسم 5 إلى بعض الأمثلة من خارج نطاق العدالة الانتقالية، مستفيداً من تجارب استخدام الحوكمة الإلكترونية والتكنولوجيا المدنية للنهوض بتقديم الخدمات العامة وعمليات الحوكمة الديمقراطية. ويُتيح ذلك فحص الدروس المستفادة من هذه المبادرات ومعالجتها، وبالتالي توفير قاعدة أدلة يُستند إليها في دراسة عملية الدمج المستقبلي للتكنولوجيا في إستراتيجيات تنفيذ سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي.

ويختتم التقرير بالقسم 6، الذي يقدم استنتاجات ومجموعة من التوصيات المصممة خصيصاً للاتحاد الأفريقي، ودوله الأعضاء، والمجتمع المدني، ومبتكري التكنولوجيا المدنية، وشركاء التنمية الإستراتيجيين.

# العدالة الانتقالية والتكنولوجيا كأولويات في تحديد مستقبل أفريقيا

## 02

كيف تصوّر الاتحاد الأفريقي دور العدالة الانتقالية والتكنولوجيا في تشكيل مستقبل القارة؟ تشكل الإجابات على هذا السؤال أساساً جوهرياً لهذه الدراسة، وقد تمّ التوصل إليها من خلال دراسة الأطر المعيارية الحالية للاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية والتكنولوجيا.

## 2.1 العدالة الانتقالية في صميم التنمية الشاملة والمستدامة

من خلال صياغة أجندة 2063، أعطت الدول الأفريقية الأولوية للديمقراطية والحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون باعتبارها عناصر أساسية لانتقال القارة نحو تنمية شاملة ومستدامة.<sup>2</sup> وقد ارتكزت هذه الرؤية إلى إدراك ضرورة مواجهة إرث الماضي والتحديات الراهنة التي تواجهها قارة أفريقيا في ظل النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي والأنظمة الاستبدادية والعجز الاجتماعي والاقتصادي المرتبط بسوء الحوكمة.

تستند أجندة 2063 أيضاً إلى التزامات تعهدت بها الدول الأعضاء بموجب القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي لمنع جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية (المادة 4(ج))، وللمساعدة في استعادة السلام والأمن عند الضرورة (المادة 4(ي)). وفي هذا السياق، اعتمد الاتحاد الأفريقي سياسته للعدالة الانتقالية في فبراير 2019. وتهدف هذه السياسة إلى تعزيز مبدأ العدالة في هذه الرؤية من خلال توفير إطار عمل راسخ في القيم والخبرات المشتركة لأفريقيا وأنظمة العدالة التقليدية، وبالتالي تمكين المنهجيات والأساليب التقدمية.<sup>3</sup>

هذا هو جوهر ما تهدف إليه سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي عندما تُعرّف العدالة الانتقالية بأنها «مجموعة التدابير السياسية (الرسمية والتقليدية وغير الرسمية) والآليات المؤسسية التي تتبناها المجتمعات، من خلال عملية تشاورية شاملة، للتغلب على انتهاكات الماضي، والانقسامات، وأوجه عدم المساواة، ولتهيئة الظروف اللازمة للأمن والتحول الديمقراطي والاجتماعي والاقتصادي».<sup>4</sup>

يشمل هذا التعريف «النهج التحويلي» في سياق العدالة الانتقالية،<sup>5</sup> مما يجعلها جسراً يربط بين السياسات الماضية والحالية وبين مظالم الحاضر،<sup>6</sup> - سلسلة متصلة تُمكن من اتخاذ خطوات نحو التحول الاجتماعي، حتى وإن كانت متواضعة.<sup>7</sup> وعلاوة على ذلك، يُشدد هذا النهج التحويلي على اتباع نهج تصاعدي من خلال التركيز على الفاعلية والموارد المحلية، فضلاً عن الانخراط في عمل إستراتيجي للتغلب على علاقات القوة غير المتكافئة والهياكل التي تُديم الإقصاء.<sup>8</sup> وتؤيد الأمم المتحدة هذا النهج التحويلي للعدالة الانتقالية من خلال تحديد مؤشرات تتضمن نهجاً يركز على الإنسان، بما يضمن استجابة التدابير المتخذة للاحتياجات الفعلية للأشخاص وسهولة استخدامها وتحقيق نتائج ملموسة في حياتهم.<sup>9</sup>

2 الاتحاد الأفريقي، «تطلعاتنا لقارة أفريقيا التي نصبو إليها»، <https://au.int/agenda2063/aspirations>.

تاريخ الإطلاع: 25 يناير 2022.

3 الاتحاد الأفريقي، سياسة العدالة الانتقالية (الاتحاد الأفريقي: أديس أبابا 2019)، مقدمة.

4 المرجع نفسه، 19.

5 بادرايغ مكوليف، العدالة الانتقالية التحويلية وقابلية دول ما بعد النزاع للتغيير (شلتنهام: إدوارد إلجار 2017)، 7.

6 كورتني يونغ، «كندا وإرث المدارس السكنية الهندية: العدالة الانتقالية للشعوب الأصلية في مجتمع غير اتقالي»، في: أ. بيغ (محرر)، الهويات في طور التحول: تحديات العدالة الانتقالية في المجتمعات المنقسمة (مطبعة جامعة كامبريدج، 2011)، 231.

7 آرثر بيغ، «مقدمة: الهويات في طور التحول»، في: أ. بيغ (محرر)، الهويات في طور التحول: تحديات العدالة الانتقالية في المجتمعات المنقسمة (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2011)، 12.

8 بول جريدي، مقدمة في بول جريدي وسميون روبينز (محرران)، من العدالة الانتقالية إلى التحويلية (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2019)، 4.

9 الأمم المتحدة، «العدالة الانتقالية: أداة إستراتيجية للشعوب والوقاية والسلام». مذكرة توجيهية للأمن العام،

[https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/transitionaljustice/sg-guidance-note/2023\\_07\\_guidance\\_note\\_transitional\\_justice\\_en.pdf](https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/transitionaljustice/sg-guidance-note/2023_07_guidance_note_transitional_justice_en.pdf) تاريخ

الإطلاع: 25 يوليو 2024.



تحديد مؤشرات تتضمن نهجاً يركز  
على الإنسان، بما يضمن استجابة  
التدابير المتخذة للاحتياجات  
الفعلية للأشخاص وسهولة  
استخدامها وتحقيق نتائج ملموسة  
في حياتهم.

لذا، وفيما يتعلق بتدابير السياسة والآليات المؤسسية، تحدد سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي العدالة الانتقالية على أنها تتكون من العناصر التالية: لجان العدالة الانتقالية؛ وآليات العدالة التقليدية الأفريقية؛ والمصالحة والتماسك الاجتماعي؛ والتعويضات؛ والعدالة التوزيعية (الاجتماعية والاقتصادية)؛ والتوثيق التاريخي؛ وإدارة التنوع؛ والعدالة والمساءلة؛ والإصلاحات السياسية والمؤسسية، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والشعوب وترسيخها مؤسسياً.

وتستند هذه العناصر إلى سلسلة من المبادئ التي تُوجّه كيفية استخدامها. ويُعدّ من أهمها القيادة الأفريقية التي يُقدّمها الاتحاد الأفريقي وهيئاته، فضلاً عن الدول الأعضاء؛ والملكية الوطنية والمحلية التي تستند إلى إعطاء الأولوية للموارد الوطنية والشراكات بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية؛ والشمولية والإنصاف وعدم التمييز؛ ومراعاة خصوصية السياق، والتأزر، والتعاون، والتماسك؛ والاعتراف بالأبعاد الجنسانية والأجيال للانتهاكات وعمليات العدالة الانتقالية؛ وبناء القدرات من أجل الاستدامة. ولا شك أنّ هذه العناصر الأساسية، ومبادئها الجوهرية، وكيفية تطبيقها، هي التي تُسلط الضوء على دور التكنولوجيا في العدالة الانتقالية. هل يُمكن للتكنولوجيا أن تُسهم في تحقيق الأهداف التحويلية المُتمثلة في العناصر والمبادئ الأساسية لسياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي؟

## 2.2 التكنولوجيا كعامل تمكين وتيسير

2.2

كما هو الحال في العدالة الانتقالية، تبرز مسألة التكنولوجيا في مجتمعاتنا كأولوية أساسية في تحقيق أجندة 2063. وبموجب أجندة 2063، يُنظر إلى الابتكار والتكنولوجيا من منظور تحويلي، ويُعترف بهما كعامل تمكين عالميين في تحقيق هدف التنمية الشاملة والمستدامة، التي تُشكل ركائز العدالة والسلام والأمن جزءاً لا يتجزأ منها. ولدى الاتحاد الأفريقي إستراتيجية للتحويل الرقمي في أفريقيا (2020-2030)، تهدف إلى تحقيق مجتمع واقتصاد رقميين متكاملين وشاملين في أفريقيا، وذلك من خلال تسخير التقنيات الرقمية والابتكار لتوليد نمو اقتصادي شامل، وتحفيز خلق فرص العمل، وسد الفجوة الرقمية، والقضاء على الفقر، وضمان امتلاك أفريقيا لأدوات الإدارة الرقمية الحديثة.<sup>10</sup>

لدى الاتحاد الأفريقي أيضاً إستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا (STISA-2024)، التي تهدف إلى تسريع وتيرة تحوّل أفريقيا نحو اقتصاد قائم على الابتكار والمعرفة، وذلك من خلال تنفيذ برامج محددة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف تلبية احتياجات المجتمعات بطريقة شاملة ومستدامة. وفي يونيو 2023، دخلت اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية حيز التنفيذ بعد حصولها على التصديق اللازم من 15 دولة عضو. ومع الأخذ في الاعتبار الطبيعة الديناميكية والمتطورة للمشهد التكنولوجي، فقد أبرمت اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية لتوفير إطار تنظيمي وقانوني يحكم المعاملات الإلكترونية وحماية البيانات الشخصية، فضلاً عن مكافحة الجرائم الإلكترونية.

وتُجري اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب دراسة لتحديد تداعيات العلاقة بين حقوق الإنسان والشعوب والذكاء الاصطناعي والروبوتات وغيرها من التقنيات الجديدة والناشئة في

10 الاتحاد الأفريقي، إستراتيجية التحويل الرقمي لأفريقيا (2020-2030)، (الاتحاد الأفريقي: أديس أبابا 2020)، 2.

أفريقيا.<sup>11</sup> مؤخرًا، اعتمد الوزراء الأفارقة المسؤولون عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالإجماع الإستراتيجية القارية للذكاء الاصطناعي والميثاق الرقمي الأفريقي في يونيو 2024. وتهدف الإستراتيجية القارية للذكاء الاصطناعي إلى تمكين «الذكاء الاصطناعي من تلبية تطلعات أفريقيا التنموية ورفاهية شعوبها، بجانب تعزيز الاستخدام الأخلاقي، والحد من المخاطر المحتملة، والاستفادة من الفرص المتاحة.»<sup>12</sup>

تشير هذه التطورات في السياسات إلى تقدير التقدم الكبير المُحرز في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي أحدث تغييرًا جذريًا في كيفية تواصل المجتمعات، وكيفية سير الاقتصادات، وطريقة إدارة شؤون الأفراد. وتهدف هذه التدخلات إلى تسخير التحولات الإيجابية التي يمكن أن تُحدثها التكنولوجيا في السياقات السائدة، والمساهمة في تحقيق الهدف المتمثل في تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القارة.

عمليًا، تبنت الحكومات الحوكمة الإلكترونية، والتي تشير إلى استخدام الحكومات لأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لنشر المعلومات وتيسير تقديم الخدمات العامة.<sup>13</sup> وبالمثل، فقد أتاحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضاءً مدينيًا رقميًا وظهور التكنولوجيا المدنية، والتي تُشير إلى الاستخدام المبتكر للأدوات الرقمية لتسهيل تنظيم المواطنين وحشدهم بشأن مسائل الحوكمة، فضلاً عن التواصل مع أصحاب السلطة.<sup>14</sup> في الواقع، يتسم الفضاء الرقمي في أفريقيا بالحيوية والحماس، ويضم شريحةً شبابيةً بارزةً تسعى إلى الشفافية والمساءلة في الحوكمة، وإلى تكافؤ الفرص في العلاقة بين المواطن والدولة، بما يتماشى مع نموذج الديمقراطية الشعبية.<sup>15</sup>

## التحديات التي تفرضها التكنولوجيا

2.3

لقد صاحبت التطورات التكنولوجية تحديات كبيرة وأثارت سلبية. يتمثل التحدي الأول في الفجوة الرقمية في القارة. أشار تقرير صادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات عام ٢٠٢٥ إلى أن أفريقيا، بنسبة ٣٨% من مستخدمي الإنترنت، كانت المنطقة الأقل استخدامًا للإنترنت على مستوى العالم.<sup>16</sup> ولقد كشفت المزيد من الأبحاث أن هذا النقص في استخدام الإنترنت أكثر وضوحًا في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، ويؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة مثل عدم المساواة بين الجنسين.<sup>17</sup> هذا يعني أن خطر الإقصاء مرتفع للغاية عند تبني المنصات الرقمية في ركائز أساسية كالوصول إلى العدالة والمشاركة العامة.

لا شك أنّ النشاط المدني والتنظيم عبر الإنترنت حافل بأمنته على ردود فعل الدولة العنيفة، كما يتضح من حالات عديدة لقطع الإنترنت، والمراقبة الإلكترونية المفرطة، وقوانين المعلومات التقييدية. على سبيل المثال، وُصِف عام 2024 بأنه «أسوأ عام مسجل لانقطاعات الإنترنت»، إذ سُجِّلَت حالات انقطاع للإنترنت بتحريض من الحكومات في 15 دولة أفريقية، استجابًا لاحتجاجات شعبية، فضلاً عن سعيها لتنظيم تدفق المعلومات أو السيطرة على السياقات الانتخابية.<sup>18</sup>

11 اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، «المنسق المعني بدراسة حقوق الإنسان والشعوب والذكاء الاصطناعي والروبوتات والتقنيات الجديدة الأخرى يعقد ورشة عمل للتحقق من صحة النتائج في نيروبي، كينيا»، 17 يوليو 2024.

<https://achpr.au.int/en/news/press-releases/2024-05-02/study-ai-robotics-new-technologies-experts-validation-workshop>

12 الاتحاد الأفريقي، «وزراء أفارقة يتبنون إستراتيجية قارية رائدة للذكاء الاصطناعي، وميثاقًا رقميًا أفريقيًا لدفع عجلة التنمية والنمو الشامل في أفريقيا»، المركز الأوروبي لإدارة سياسات التنمية، «الرقمنة والديمقراطية: هل ميثاق الحوكمة في أفريقيا مناسب للعصر الرقمي؟»، 27 يوليو 2024. <https://au.int/en/pressreleases/20240617/african-ministers-adopt-landmark-continental-artificial-intelligence-strategy>. تاريخ الاطلاع: 27 يوليو 2024.

13 المركز الأوروبي لإدارة سياسات التنمية، «الرقمنة والديمقراطية: هل ميثاق الحوكمة في أفريقيا مناسب للعصر الرقمي؟»، 25 يوليو 2024. <https://ecdpm.org/work/digitalisation-and-democracy-africas-governance-charter-fit-digital-era>. تاريخ الاطلاع: 25 يوليو 2024.

14 أندرو سونجا وعائشة دابو، «دور التكنولوجيا المدنية في أفريقيا»، الشراكة الأوروبية للديمقراطية، 9 ديسمبر 2021.

15 ديزيموند أونيميشي أوكوشا وصموئيل ماثيو أكي، «المشاركة المدنية، والمشاركة العامة، والثقة في الفضاء الرقمي: الجانب الجديد الناشئ للديمقراطية في أفريقيا»، لدى إسحاق مهوتي وإستر مافيجانو (محرران)، التواصل السياسي في أفريقيا جنوب الصحراء، المجلد 1: الإعلام والديمقراطية (تشار: سبرينجر نيتشر، 2024)، 30.

16 الاتحاد الدولي للاتصالات، «حالة التنمية الرقمية والاتجاهات في منطقة أفريقيا: التحديات والفرص»، الاتحاد الدولي للاتصالات (مدونة)، 29 مايو 2025. [https://www.itu.int/hub/publication/d-ind-sddt\\_afr-2025](https://www.itu.int/hub/publication/d-ind-sddt_afr-2025).

17 انظر على سبيل المثال، المركز الدولي لتعليم الفتيات والنساء في أفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي، «سد الفجوة الرقمية: تمكين النساء والفتيات في أفريقيا من خلال محو الأمية الرقمية وتعليم الذكاء الاصطناعي»، 23 أغسطس 2024.

18 «ضربة لحقوق الإنسان في أفريقيا: انقطاعات الإنترنت في 2024»، الوصول الآن (مدونة)، <https://www.accessnow.org/press-release/africa-keepit-on-internet-shutdowns-2024>. تاريخ الاطلاع: 29 مايو 2025.

في حين يُلاحظ أن الفضاء الرقمي، في بعض الحالات، قد سهّل زيادة مشاركة النساء والفئات المهمشة الأخرى، إلا أن ذلك قد صاحبه تصاعد في العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي.<sup>19</sup> وقد شهد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الحملات السياسية والنقاشات العامة الأوسع نطاقاً تصاعداً في الاستقطاب الاجتماعي، وانتشار المعلومات المضللة والمغلوبة، والتلاعب بالخوارزميات، واستخدام خطاب الكراهية.



التواصل الاجتماعي في الحملات السياسية والنقاشات العامة الأوسع نطاقاً تصاعداً في الاستقطاب الاجتماعي، وانتشار المعلومات المضللة والمغلوبة، والتلاعب بالخوارزميات، واستخدام خطاب الكراهية.

في عام 2024، أثبت بحثٌ أجراه المركز الأفريقي للدراسات الإستراتيجية أن 39 دولة أفريقية تعرضت لحملة تضليل محددة، نتج عنها عواقب وخيمة، كالعنف المميت، وعدم استقرار الدولة، وتقلص الحيز المدني، والفساد.<sup>20</sup> في إطار سعي الدول الأفريقية لمواجهة الأخبار الكاذبة وخطاب الكراهية، فإنها تواجه، على غرار بقية دول العالم، تحدياً يتمثل في وضع حلول تشاركية متعددة الأطراف، وتلجأ حالياً إما إلى الرقابة أو إلى إستراتيجيات تنظيمية، بنتائج محدودة وآثار سلبية على مختلف الحقوق المدنية والسياسية.<sup>21</sup>

أدى تزايد حالات القرصنة وتسريب البيانات وغيرها من أشكال اختراق البيانات التي تستهدف مختلف المنصات الرقمية الحكومية والعامة إلى تسليط الضوء على مواطن الضعف في القارة الأفريقية في مجال الأمن السيبراني وحماية البيانات. وفي نهاية المطاف، يتطلب تأثير التكنولوجيا على المجتمع تحليلاً مُتعمقاً للأطر الأخلاقية والتنظيمية القائمة التي تُوجه التحول الرقمي والابتكار ومكانة الذكاء الاصطناعي في الحوكمة والمشاركة العامة.

وفي ظل تقديرنا للسياسات والإطار العملي المفصل حتى الآن، سوف تستكشف هذه الدراسة الدور الذي يمكن أن تؤديه التكنولوجيا في تيسير تحقيق العناصر والمبادئ الأساسية والطموحات التحويلية الشاملة للعدالة الانتقالية.

19 انظر: المركز الأوروبي لإدارة سياسات التنمية، «من الهاشTags إلى الشوارع: التقنيات الرقمية للنشاط السياسي للمرأة»، <https://ecdpm.org/work/hashtags-streets-digital-technologies-womens-political-activism>، تاريخ الاطلاع: 4 يونيو 2024.

20 «صد موجة المعلومات المضللة في أفريقيا»، مركز أفريقيا للدراسات الإستراتيجية (مدونة)، <https://africacenter.org/spotlight/mapping-a-surge-of-disinformation-in-africa>، تاريخ الاطلاع: 29 مايو 2025.

21 ل. جاري، ل. م. سيلفيك، وب. لومير، «كيف تستجيب الدول الأفريقية للأخبار الكاذبة وخطاب الكراهية»، المعلومات والاتصالات والمجتمع، 26/1 (2021)، 86-103. <https://doi.org/10.1080/1369118X.2021.1994623>

## المشهد المتطور للتكنولوجيا في العدالة الانتقالية: تجارب مقارنة من مختلف أنحاء العالم

لا تنشأ تجربة أفريقيا مع التكنولوجيا في العدالة الانتقالية بمعزل عن غيرها. بل هي جزء من تجربة عالمية متنامية، إذ تُقدم عمليات العدالة الانتقالية المختلفة من جميع أنحاء العالم دروسًا ذات قيمة كبيرة حول مزايا وعيوب استخدام التكنولوجيا. ويسلط هذا القسم الضوء على هذه الدروس المستفادة كوسيلة لتقديم رؤى مُقارنة تُبرز النقاش حول تجارب أفريقيا وتُسهم في صياغة التوصيات النهائية للدراسة.

### الدور المزدوج للتكنولوجيا: الآثار الإيجابية والسلبية

3.1

يظهر عدد كبير من الدراسات حول دور التكنولوجيا في العدالة الانتقالية. يشير فام وأرونسون إلى أن التكنولوجيا قادرة على توسيع نطاق العدالة الانتقالية من خلال إضفاء الطابع الديمقراطي على كيفية توثيق الانتهاكات والإبلاغ عنها، ولكنهما يحذران أيضًا من أنها تنطوي على خطر تعميق أو خلق أوجه عدم المساواة، على سبيل المثال فيما يتعلق بدرجات الوصول ومخاوف الخصوصية والأمن.<sup>22</sup> ولكي يكون للتكنولوجيا أثر إيجابي على مساعي العدالة الانتقالية، يؤكد فام وأرونسون على ضرورة الاستثمار في إتاحة التكنولوجيا للجميع، بجانب المشاركة الفعّالة للمجتمعات المتضررة والعاملين في مجال العدالة الانتقالية، مثل منظمات المجتمع المدني.<sup>23</sup>

تسلط مورفي الضوء على الدور المزدوج الذي يمكن أن تؤديه التكنولوجيا في العدالة الانتقالية. من جهة، وسّعت التكنولوجيا نطاق الوسائل التي يمكن للأشخاص من خلالها ارتكاب الانتهاكات، ولكن من جهة أخرى، عززت قدرة المواطنين وغيرهم من الجهات الفاعلة الأخرى في مجال العدالة الانتقالية على رصد الانتهاكات وتوثيقها وكشفها وتضخيمها بطريقة تردع المرتكبين للانتهاكات.<sup>24</sup>

وتُشير مورفي إلى أن قضايا الوصول والتصميم قد تقود استخدام التكنولوجيا في العدالة الانتقالية إلى إعادة صياغة أنماط التهميش والتشويه التاريخية المتأصلة في الانتهاكات التي تهدف عمليات العدالة الانتقالية إلى معالجتها.<sup>25</sup> لهذا السبب، تدعو إلى فلسفة تكنولوجية تستند إلى قيم تُقلل عمدًا من خطر إدخال التهميش أو التشوهات في عمليات العدالة الانتقالية من خلال الاستخدام غير المناسب للتكنولوجيا.<sup>26</sup>

### الابتكار لتجاوز العقبات، واستكمال العمليات القائمة، وتعزيز الكفاءة

3.2

يُقر كاستنر بأن التكنولوجيا قادرة على تعزيز كفاءة آليات العدالة الانتقالية، بل والمساهمة في استحداث آليات جديدة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى خفض النفقات وتوسيع نطاق منصات تبادل المعلومات والمشاركة.<sup>27</sup> ومع ذلك، يُنوه كاستنر إلى أن دمج التكنولوجيا في العدالة الانتقالية يجب أن يكون مُراعياً للسياق ومُستجيباً للاحتياجات الفعلية للمجتمع المعني. وعندها فقط سيعزز التماسك الاجتماعي ويتجنب النهج التنازلي الذي يُفضي إلى حلول مفروضة تفتقر إلى الملكية المحلية وتُرسخ التهميش.<sup>28</sup>

22 فونج فام وجاي أرونسون، «التكنولوجيا والعدالة الانتقالية»، المجلة الدولية للعدالة الانتقالية، 13 (مارس 2019)، 2.

23 المرجع نفسه، 5.

24 كولين مورفي، «التكنولوجيا والعدالة الانتقالية»، الفلسفة الاجتماعية والسياسة، 38/2 (2021)، 189.

25 المرجع نفسه، 189.

26 المرجع نفسه، 190.

27 فيليب كاستنر، «العدالة الانتقالية + العدالة الإلكترونية = العدالة؟» مجلة ليدن للقانون الدولي، 30/3 (2017)، 69-753.

28 المرجع نفسه، 769.

يؤكد جافشون وجارور هذا الجانب من مراعاة السياق، إذ يشيران بوضوح إلى ما يلي:

عندما تكون التطبيقات التكنولوجية متطورة للغاية لدرجة أن المجموعات المحلية إما لا تستطيع تحمل التكلفة الأولية أو تتطلب اعتماداً مستمراً على خبراء تكنولوجيا خارجيين، أو عندما لا تُقدم منتجات نهائية يمكن للمنظمات المحلية الوصول إليها، تصبح الابتكارات غير عملية وتُشكل عوائق أمام المشاركة المحلية بدلاً من كونها عوامل مساعدة.<sup>29</sup>

في إطار مناقشة التحولات الرقمية في العدالة الانتقالية، يُقرُّ كلٌّ من ضياء وأكوستا بأن جائحة كوفيد-19 قد أبرزت استخدام الاتصالات اللاسلكية والمنصات الرقمية في تنفيذ عمليات العدالة الانتقالية، لكنهما يُحذّران من أن هذا التوجه يجب أن يقترن بالتزامات من جانب الدولة وشركات التكنولوجيا لتوفير وصول شامل وآمن لتجنب التمييز والتهميش.<sup>30</sup> ويؤكدان أيضاً على أن رقمنة العدالة الانتقالية يجب أن تكون مُكمّلة وليست حصرية، إذ تظل «الديناميكيات الجوهرية للتفاعل الإنساني المباشر والعاطفة» عنصراً أساسياً لعمليات العدالة الانتقالية.<sup>31</sup>

يُلاحظ أيضاً أن التكنولوجيا قد أثرت العدالة الانتقالية في العديد من البلدان من خلال «التسلسل الجنائي».<sup>32</sup> وقد مكّنت تقنيات الطب الشرعي من استخراج الجثث في قضايا الجرائم السرية، مما ساهم في طي صفحة الماضي بالنسبة لأسر الضحايا. واستفادت لجان العدالة الانتقالية (لكشف الحقيقة) من تقنيات الطب الشرعي التي أتاحت اتباع نهج منظم وعلمي في تجميع خيوط الماضي. في مجال المساءلة الجنائية، مكّنت تقنيات الطب الشرعي من التحقيق في الجرائم السرية التي ارتكبت في الماضي ومفاضلة مرتكبيها، إذ أصبحت الأدلة الدامغة، التي كان من الصعب الحصول عليها سابقاً، متاحة.<sup>33</sup>

فيما يتعلق بالأمريكتين والبلقان، يستكشف رانجيلوف وتيتل نشأة أرشيف العدالة من خلال ربط العدالة الانتقالية بالذاكرة الرقمية. في هذه الحالة، تُستخدم التقنية الرقمية لإنشاء أرشيف للعدالة، وهو عبارة عن ذاكرة رقمية لانتهاكات حقوق الإنسان السابقة، يتم إنشاؤها من خلال دمج السجلات والأدلة التي أنتجتها عمليات العدالة الانتقالية مع الشهادات والوثائق التي جُمعت بوسائل أخرى، مثل منظمات المجتمع المدني.<sup>34</sup> وفي منطقة البلقان، استُخدمت الذاكرة الرقمية في النشاط المدني لرفض التحريف التاريخي والتراجع الديمقراطي، بينما في الأمريكتين استُخدمت للتأكيد على قطع الصلة بالماضي وتعزيز آفاق مستقبل ديمقراطي.<sup>35</sup>

يشير المؤلفان إلى أن الأدوات الرقمية قد أضفت طابعاً ديمقراطياً على العمل المتعلق بالذاكرة، إذ تسمح بالمشاركة الواسعة لمختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ويمكن أن تُسهم في تحسين وتعزيز فهم المجتمع للماضي، بجانب ترسيخ التضامن المجتمعي.<sup>36</sup> ومع ذلك، في ظل هذا التنوع في المشاركة، ينشأ خطر خلق توترات مع هدف العدالة الانتقالية المرتبط بالذاكرة الجماعية، إذ تُدخل الأدوات الرقمية نهجاً مُجرّماً وفردياً في هذا المسعى.<sup>37</sup> كما يدعو أرشيف العدالة القائم على الذاكرة الرقمية إلى التعاون بين الدولة والمجتمع المدني، ولكن مع ضرورة الحذر من الاستغلال والنسيئة.<sup>38</sup>

في حالة إيرلندا الشمالية، جعل السرد القصصي الرقمي، كجزء من إنشاء أرشيف ذاكرة السجون، المبادرة آلية عدالة انتقالية مجتمعية. بدلاً من أن يؤدي إلى التجزئة، مكّنت الواجهة الرقمية لأرشيف ذاكرة السجون الأفراد من التفاعل مع مجموعة من القصص الفردية بطريقة متصلة تتجاوز الحواجز الجغرافية، وبالتالي، تُتيح تواصلًا تخيليًا بين المجتمعات، مما يُسهم في إعادة تشكيل الذاكرة الجماعية.<sup>39</sup> مع ذلك، تؤكد أندرسون على ضرورة أن يضمن السرد القصصي الرقمي، كما هو الحال في أرشيف ذاكرة السجون، حماية رواية القصص من خطر إعادة الصدمة، وأن يُمكنهم من الحفاظ على استقلاليتهم، وذلك بتركهم يُحددون مستويات وصول الجمهور والمشاركين الآخرين إلى قصصهم.<sup>40</sup>

29 دانيلا جافشون وإيرول جارور، «التضخم المعلوماتي: كيف يمكن للتكنولوجيا أن تساعد في تحويل البيانات الخام إلى معلومات غنية لعمليات العدالة الانتقالية»، «المجلة الدولية للعدالة الانتقالية»، 13/1 (2019)، 91.

30 محمد عثمان ضياء وأرون أكوستا، «التحولات الرقمية في العدالة الانتقالية»، مجلة هارفارد للقانون والتكنولوجيا، ملخص، 34 (ربيع 2021)، <https://jolt.law.harvard.edu/digest/digital-transitions-in-transitional-justice>.

31 المرجع نفسه.

32 يوسف كوفراس، «تقنيات العدالة: الطب الشرعي وتطور العدالة الانتقالية»، «المجلة الأوروبية للعلاقات الدولية»، 29/1 (2023)، 29-52.

33 المرجع نفسه، 34.

34 يافور رانجيلوف وروبي تيتل، «أرشيف العدالة: العدالة الانتقالية والذاكرة الرقمية»، مقالات وفصول، (يناير 2023)، 7.

[https://digitalcommons.nyls.edu/fac\\_articles\\_chapters/1564](https://digitalcommons.nyls.edu/fac_articles_chapters/1564)

35 المرجع نفسه، 10.

36 المرجع نفسه، 22.

37 المرجع نفسه، 23.

38 المرجع نفسه.

39 انظر: ميشيل إي. أندرسون، «العدالة الانتقالية المجتمعية من خلال إنشاء واستهلاك أرشيفات السرد القصصي الرقمي: دراسة حالة لأرشيف ذاكرة سجون بلفاست»، «المجلة الدولية للعدالة الانتقالية»، 13/1 (2019)، 30-49.

40 المرجع نفسه، 48.

في كولومبيا، استخدمت الدولة التكنولوجيا لتعزيز كفاءة إجراءاتها القضائية، بينما استخدمها المجتمع المدني لتوسيع نطاق مفهوم العدالة الانتقالية ليشمل العدالة التحويلية.<sup>41</sup> أنشأت الدولة نظام المعلومات المشترك بين المؤسسات للعدالة والسلام كوسيلة لمركزية المعلومات وتيسير تبادلها بين الأليات المؤسسية المنشأة بموجب القانون رقم 975 لعام 2005 (قانون العدالة والسلام) والقوانين الأخرى ذات الصلة، والمخولة بتنفيذ متطلبات العدالة الانتقالية، بما في ذلك المساءلة الجنائية والتعويضات والتوثيق التاريخي.<sup>42</sup> ومع ذلك، واجه نظام المعلومات المشترك بين المؤسسات للعدالة والسلام انتقادات بسبب القيود المفروضة على وصول الجمهور إلى بياناته، مما أثار الشكوك حول حيادية النظام وموضوعيته.<sup>43</sup>

مع ذلك، ظهرت مبادرتان من المجتمع المدني الكولومبي لإزالة الغموض عن أجندة العدالة الانتقالية بموجب قانون العدالة والسلام، وجعلها خطابًا متاحًا للجمهور ومستديرًا به. تم تأسيس «فيرداد أيبيرتا» (الحقيقة المفتوحة) كمشروع صحافة رقمية على شكل بوابة إلكترونية مصممة لما يلي: (1) إتاحة روايات صحفية مفصلة عن الانتهاكات المرتكبة خلال النزاع في كولومبيا لاستخدامها في الإجراءات القضائية وعمليات العدالة الانتقالية، و(2) تمكين تطوير المعلومات بصيغ يسهل الوصول إليها للجمهور، مثل مقاطع الفيديو والبودكاست.<sup>44</sup>

في المثال الآخر، استخدمت (أوبن ستريت ماب كولومبيا) تقنية الوصول المفتوح لتمكين المجتمعات من تأكيد حقوقها في الأراضي من خلال إنشاء خرائط جغرافية مرجعية لأراضيها.<sup>45</sup> وفي كلا المثالين، تُبني إمكانية توسيع نطاق الجمهور ومشاركة الفئات المتضررة نهائيًا تحويليًا «من القاعدة إلى القمة» للعدالة الانتقالية، وهو نهج لا يمكن تحقيقه إلا بتلبية المتطلبات اللازمة لبناء القدرات وتوفير الوصول إلى التكنولوجيا.

في حالة تشيلي، أجرى برناسكوني وليرا ورويز بحثًا يركز على التقنيات المستخدمة في تسجيل الانتهاكات، والإبلاغ عنها، والتعويض عنها، وتخيل ذكراها، وتحقيق العدالة، بهدف فهم كيفية توثيق مختلف الجهات المعنية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت خلال حكم أوجستو بينوشيه الذي دام 17 عامًا.

ومن أهم نتائج هذا البحث أن التقنيات تُسهم بشكل فعّال في خلق واقع الأعمال الوحشية والحفاظ عليه.<sup>46</sup> ويرجع ذلك إلى الدور المحوري الذي تلعبه التكنولوجيا في توثيق الروايات المباشرة للانتهاكات التي وقعت، وإعادة بناء هذه الانتهاكات (روايات الشهود، والأماكن، والجهات الفاعلة، والتوقيت، والأساليب)، والاعتراف بالضحايا والناجين.<sup>47</sup> لهذه الأسباب، يصبح من الأهمية بمكان تحليل علاقات القوة والعلاقات التي تُؤثر في استخدام التكنولوجيا.<sup>48</sup>

كشفت دراسة لمشروع رسم خرائط النزاعات وأرشفتها في سريلانكا أن التكنولوجيا مفيدة في تجميع البيانات وجعلها سهلة الفهم لمختلف الجهات المعنية، ولكن ينبغي أن تكون هذه التكنولوجيا متاحة للمجتمع المدني والمجتمعات المحلية.<sup>49</sup>

### العصر الجديد: الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة الأخرى

3.3

يُعدّ دور الذكاء الاصطناعي والروبوتات والتقنيات الناشئة الأخرى وإفعاً آخر سريع التطور في مجال العدالة الانتقالية حول العالم. وقد أتاح التوافر الواسع للمحتوى الرقمي، بفضل الهواتف الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي، ظهور تحقيقات مفتوحة المصدر في الانتهاكات أثناء النزاعات.<sup>50</sup>

استخدم المحققون صور الأقمار الصناعية، بالإضافة إلى مقاطع الفيديو والصور المُستخرجة من منشورات وسائل التواصل الاجتماعي، للتحقق

41 جان ماري شينو، ولينا ب. تشابارا مارتينيز، وأنا ماريا مورا رويو، «توسيع مفاهيم العدالة الانتقالية من خلال استخدام التكنولوجيا: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق العدالة والسلام في كولومبيا»، المجلة الدولية للعدالة الانتقالية، 13/1 (2019)، 101.

42 المرجع نفسه، 96.

43 المرجع نفسه.

44 المرجع نفسه، 98.

45 المرجع نفسه، 100.

46 أوريانا برناسكوني، وإليزابيث ليرا، ومارسيلا رويو، «التقنيات السياسية للذاكرة: استخدامات وتوظيفات القطع الأثرية التي تسجل وتُدين عنف الدولة»، المجلة الدولية للعدالة الانتقالية، 13/1 (2019)، 7-29، <https://doi.org/10.1093/ijtj/ijy033>.

47 المرجع نفسه.

48 المرجع نفسه.

49 فونج فام وجاي آرونسون، المرجع السابق الحاشية 22.

50 الولايات المتحدة الأمريكية، وزارة الخارجية الأمريكية، «التقاطع بين التقنيات الناشئة والمساءلة الدولية»، <https://2021-2025.state.gov/wp-content/uploads/2024/12/The-Intersection-of-Emerging-Technologies-and-International-Accountability.pdf>.

تاريخ الإطلاع: 17 يوليو 2025.

من الأعمال الوحشية المرتكبة في نزاعات مختلفة، مثل ليبيا وسوريا.<sup>51</sup> وتشمل التحديات البارزة في هذا النهج المخاطر الكامنة للتضليل والمعلومات المغلوطة، ونقاط الضعف في الأمن السيبراني، ومحدودية الوصول بسبب قلة الوصول إلى الإنترنت وتوافر المعدات، مثل الهواتف، في بعض مناطق النزاع.

يُستخدم الذكاء الاصطناعي في تنظيم ومعالجة وتحليل مجموعات البيانات المختلفة المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة أو المنهجية لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، تستخدم المحكمة الجنائية الدولية الذكاء الاصطناعي لتعزيز تحليل المعلومات والأدلة المحتملة التي تلقاها فيما يخص جرائم الحرب المزعومة، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية، والعدوان بموجب النظام الأساسي لروما.<sup>52</sup> وفي سوريا، شهد التحقيق في جرائم الحرب أيضاً استخدام الذكاء الاصطناعي للمساعدة في تحليل الصور ومقاطع الفيديو وصور الأقمار الصناعية ومنشورات وسائل التواصل الاجتماعي.<sup>53</sup>

في المقابل، يُشكل الذكاء الاصطناعي مخاطر حقيقية قد تُقوّض إجراءات العدالة. أولاً، قد تكون مجموعات البيانات المستخدمة لتدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي مُحمّلة بثغرات أخلاقية، وتحيزات تاريخية وقائمة، فضلاً عن افتقارها إلى دعم اللغات المحلية.<sup>54</sup> قد يؤدي هذا بدوره إلى تعزيز أو إثارة التمييز ضد مختلف الفئات المهمشة والضعيفة التي تُنتهك حقوقها بسبب هذه البيانات. كما يُسهّم الذكاء الاصطناعي في تفاقم الانتهاكات التي تسعى العدالة الانتقالية إلى معالجتها. وقد وسّع الذكاء الاصطناعي التوليدي نطاق التضليل الإعلامي من خلال توفير أدوات لتطوير مقاطع فيديو وصور مُفبركة بتقنية التزييف العميق، فضلاً عن تمكين نشرها على نطاق واسع عبر المنصات الرقمية.<sup>55</sup>

علاوة على ذلك، تُثير الأسلحة المُزوّدة بالذكاء الاصطناعي مخاوف أخلاقية من خلال تقليص دور الإنسان في اتخاذ القرارات بشأن قضايا بالغة الأهمية، مثل تحديد الأهداف المشروعة وتحديد الأضرار الجانبية في الحروب. وإنّ المشهد المتطور لتحديد المسؤولية عن إجراءات أنظمة الذكاء الاصطناعي، وتزايد دور الجهات الفاعلة الخاصة في تطوير هذه الأنظمة، يُزيد من تعقيد قضية المساءلة بطرق لم تتناولها عمليات العدالة الانتقالية بشكل كامل بعد.<sup>56</sup>

### ملخص الحجّة: السعي لتحقيق فوائد تحويلية وتجنب الأضرار المحتملة

3.4

في نهاية المطاف، تشير التجارب الموثقة التي نُوقشت في هذا القسم إلى الفائدة التي يمكن أن تقدمها التكنولوجيا في المساهمة في دمج إطار تحويلي إلى العدالة الانتقالية. يمكن تطبيق هذا الإطار التحويلي من خلال استخدام الأدوات التكنولوجية التي توسع نطاق دمج الفئات المتضررة، ومشاركتها، وإبتكارها ضمن عمليات العدالة الانتقالية. ويمكن للتكنولوجيا تحسين تنفيذ وتقييم عمليات العدالة الانتقالية من خلال مناهج تجريبية معززة وقائمة على البيانات. ويمكن أيضاً للتكنولوجيا أن توفر منصات لتوعية الجمهور بشكل أكبر حول ماضيهم، من خلال التوعية المدنية والتوثيق التاريخي بما يهدف إلى ترسيخ مستقبل ديمقراطي قائم على الحقوق.

ومع ذلك، فإن تبني التكنولوجيا في العدالة الانتقالية يستلزم الحذر من ضرورة أن يستند إلى توجيهات فلسفية وأخلاقية تُخفف من مخاطر ردود الفعل العكسية والإقصاء والتهميش التي سبق ذكرها. وينبغي للمؤيدين أيضاً ضمان استجابة الأدوات للاحتياجات المحلية، وتيسير عملية ابتكار مشتركة تحويلية، واتباع نهج «البناء من القاعدة» في العدالة الانتقالية.

إضافةً إلى تقدير التجارب العالمية، ثمة حاجة إلى وضع المنظور والتجربة الأفريقية في سياق النقاش الدائر حول دور التكنولوجيا في العدالة الانتقالية. ويشكل هذا الأمر جوهر القسم التالي، الذي يسعى إلى استخلاص هذه التجارب والآراء من عمليات العدالة الانتقالية في القارة، ومن جهات نظر مختلف الجهات المعنية المشاركة فيها.

- 51 المرجع نفسه.
- 52 المحكمة الجنائية الدولية، مكتب المدعي العام، رابط مكتب المدعي العام، «المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم أ.أ. خان (مستشار الملك) أعلن عن إطلاق منصة متطورة لتقديم الأدلة، <https://www.icc-cpi.int/news/icc-prosecutor-karim-aa-khan-kc-announces-launch-advanced-evidence-submission-platform-otplink>. [منصة إلكترونية]، تاريخ الاطلاع: 1 سبتمبر 2025.
- 53 رجاء عبد الرحيم، «الذكاء الاصطناعي يبرز كأداة حاسمة للجماعات الساعية إلى تحقيق العدالة في جرائم الحرب السورية»، وول ستريت جورنال، (13 فبراير 2021)، <https://www.wsj.com/world/middle-east/ai-emerges-as-crucial-tool-for-groups-seeking-justice-for-syria-war-crimes-11613228401>. تاريخ الاطلاع: 17 يوليو 2025.
- 54 كود فور أفريكا، «استكشاف دور الذكاء الاصطناعي في التحقيقات الحديثة»، وسيط، (14 فبراير 2024)، <https://medium.com/code-for-africa/exploring-the-role-of-artificial-intelligence-in-modern-investigative-journalism-2301b9ced42e>. تاريخ الاطلاع: 17 يوليو 2025.
- 55 سو آن تيو، الذكاء الاصطناعي والعدالة الانتقالية: تحديد الروابط (جامعة لوند، ٢٠٢٥).
- 56 المرجع نفسه.

# تأملات حول استخدام التكنولوجيا في العدالة الانتقالية في أفريقيا

# 04

كما دُكر سابقاً، يمتلك الاتحاد الأفريقي أطراً معيارية لتوجيه الدول الأعضاء بشأن قضايا العدالة الانتقالية، واستخدام التكنولوجيا في تحقيق تنمية سلمية ومستدامة في أفريقيا. ولذلك، فإن الدور المتطور للتكنولوجيا في العدالة الانتقالية والتجربة الأفريقية في هذا المجال، لا سيّما في ضوء سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي، يستدعيان التوثيق والنقاش.

## 4.1 سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي والفرص والتحديات التي تطرحها التكنولوجيا

لا تتناول سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي صراحةً دور التكنولوجيا في العدالة الانتقالية. مع ذلك، فإن أحكام السياسة المتعلقة بالمبادئ والجهات الفاعلة والعمليات وآليات التنفيذ تتضمن توجيهات فلسفية وأخلاقية ضمنية يمكن الاسترشاد بها عند دراسة دور التكنولوجيا في العدالة الانتقالية. وفي الواقع، يمكن للتكنولوجيا المدنية التي تطورها أو تنشرها أو تخصصها الجهات الفاعلة المدنية أن تكون مصدرًا للقيادة الأفريقية، فضلاً عن الملكية المحلية، مما يُثري تجربة المشاركة في عمليات العدالة الانتقالية.

وتشير مبادئ سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي المتمثلة في الشمولية والإنصاف وعدم التمييز ومراعاة السياق إلى معايير أساسية يجب أن تستوفيها الأدوات التكنولوجية لضمان عدم ترسيخها أو تفاقمها لتهميش فئات معينة. ويمكن اعتبار التعاون والتنسيق، بالإضافة إلى بناء القدرات من أجل الاستدامة، من المبادئ الأساسية لسياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي، والتي تدعو إلى الابتكار الذي يمكن أن تُدخله التكنولوجيا في العدالة الانتقالية. علاوة على ذلك، يمكن أن تنطلق هذه الابتكارات من الدولة أو المجتمع المدني، أو أن تنشأ كجهد تعاوني مع مختلف الجهات المعنية.

وبالرغم من أن هذا التوجيه العام على مستوى المبادئ يُعد نقطة انطلاق مفيدة، إلا أن اتباع نهج مدروس يُقيّم التجارب المتغيرة في القارة ويُدمج التكنولوجيا ضمن العناصر الأساسية للعدالة الانتقالية يبقى ضرورياً للاستفادة المثلى من فرصها وتقليل التحديات. ولم تُطبّق سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي هذا النهج بعد. ومن الجدير بالذكر أن خارطة الطريق الأولى لتنفيذ سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي للفترة 2020-2024 لم تُحدد استخدام التكنولوجيا كإستراتيجية مُستهدفة.

مع ذلك، فإن وحدة العدالة الانتقالية التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، عند وضع خارطة طريق للفترة 2025-2029، عازمة على إدراج التكنولوجيا كركيزة إستراتيجية.<sup>57</sup> ويهدف البرنامج إلى دمج التوجيهات المعيارية والمرتبطة بالسياسة المنبثقة عن أدوات الاتحاد الأفريقي المتخصصة في مجال التكنولوجيا في تنفيذ سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي. كما ستتناول خارطة الطريق الجديدة توعية الجهات المعنية بفوائد وتحديات استخدام التكنولوجيا.<sup>58</sup>

يتناول القسم التالي هذا الهدف المعلن من خلال استعراض بعض الأمثلة حول تأثير التكنولوجيا على العدالة الانتقالية في أفريقيا. ولا تشمل هذه الأمثلة جميع عناصر سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي. وقد أسفرت مراجعة المنشورات ومناقشات الخبراء عن أمثلة تعود في معظمها إلى ما قبل سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي، ونشأت من عمليات العدالة الانتقالية التي استندت إلى المفهوم التقليدي للعدالة الانتقالية. لذا، فإن الأمثلة المذكورة مُستقاة من عمليات البحث عن الحقيقة، والعدالة والمساءلة، والتعويضات، والإصلاحات المؤسسية، والمشاركة المدنية.

57 مقابلة مع أحد أعضاء وحدة العدالة الانتقالية التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي. ملاحظات محفوظة لدى المؤلف.

58 المرجع نفسه.

## التكنولوجيا في عمليات العدالة الانتقالية في أفريقيا

4.2

### 4.2.1 البحث عن الحقيقة

تُقر سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي بأن البحث عن الحقيقة من خلال لجان العدالة الانتقالية أمر بالغ الأهمية لتيسير التحقيقات في تاريخ الأعمال الوحشية والانتهاكات المنهجية أو الجسيمة لحقوق الإنسان. وبحلول عام 2023، كان هناك ما لا يقل عن 27 لجنة موثقة للعدالة الانتقالية في أفريقيا.<sup>59</sup> وتُشكل لجان الحقيقة والمصالحة عادةً، وتهدف عمليات تقصي الحقيقة إلى تقديم سرد جماعي عن الماضي بما يُسهم في تحقيق العدالة والمساءلة والمصالحة. كيف تمّ توظيف التكنولوجيا لدعم تحقيق هذه الأهداف؟

استخدمت العديد من لجان العدالة الانتقالية في القارة أدوات رقمية، بما في ذلك الأرشيفات الرقمية وقواعد البيانات الإلكترونية والمواقع الإلكترونية التفاعلية، بهدف تشجيع المشاركة العامة في عملية تقصي الحقيقة. كما قد لعبت التكنولوجيا دورًا بارزًا في توثيق شهادات الشهود وغيرها من الأدلة، ونشر النتائج للجمهور، ومراقبة تنفيذ توصيات اللجنة. وتُعَدّ لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا مثالاً على استخدام الأرشيفات الرقمية لإنشاء سجل لهذه العملية ليبقى متاحًا للأجيال اللاحقة.

وقد أنشأ أرشيف تاريخ جنوب أفريقيا، وهو أرشيف مستقل غير ربحي لحقوق الإنسان، أرشيفًا رقميًا للجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، ويركز على توثيق النضالات الماضية والمعاصرة من أجل العدالة في جنوب أفريقيا وتوعية الجمهور بها.<sup>60</sup> وتنتشر هذه المنصة مجموعات متنوعة من المواد المتعلقة بعمليات لجنة الحقيقة والمصالحة، مثل البيانات والصور والنصوص، بعضها رقميًا ومتاح للتنزيل، والبعض الآخر متاح فقط في نسخ ورقية.

تعاون أرشيف تاريخ جنوب أفريقيا أيضًا مع هيئة الإذاعة الوطنية، مؤسسة الإذاعة الجنوب أفريقية، لإتاحة وقائع لجنة الحقيقة والمصالحة، التي بُتت تلفزيونيًا سابقًا، على موقع إلكتروني.<sup>61</sup> وفي حين أن هذا الموقع يُعد أداة قيّمة تُبرز أهمية الجلسات للمشاهدين في الوقت الحاضر، إلا أنه ثابت ولا يسمح بتحديثات إضافية من خلال أعمال بحثية أو تعليقات جديدة.<sup>62</sup>

يُعدّ إنشاء أرشيف رقمي تفاعلي للجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، يُسهّل الحوار والنقاش، أداة تعليمية وتشاركية مفيدة، لا سيّما في ظلّ تجدد الجهود الرامية إلى مقاضاة مرتكبي جرائم حقبة الفصل العنصري، وتعزيز الحوار الوطني حول التحديات التي تواجه البلاد. على سبيل المثال، أنشأ الرئيس سيريل رامافوزا في مايو 2025 لجنة تحقيق في التأخير الحاصل في التحقيقات في قضايا لجنة الحقيقة والمصالحة ومقاضاة مرتكبيها.<sup>63</sup> إضافةً إلى ذلك، أطلقت البلاد في أغسطس 2025 مبادرة حوار وطني تهدف إلى بناء توافق وطني لمعالجة التحديات المزمنة، مثل إرث نظام الفصل العنصري.<sup>64</sup>

في حالة كينيا، اعتمدت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة بشكل كبير على المنصات الإعلامية التقليدية كالإذاعة والتلفزيون للتواصل مع الجمهور، واستخدمت بعض البرامج للمساعدة في معالجة وتشفير الإفادات التي تم تدوينها خلال الجلسات.<sup>65</sup> وقشلت خطط إنشاء مستودع رقمي لأرشفة العمليات بسبب محدودية التمويل المخصص للجنة، والافتقار العام للإرادة السياسية لنشر التقرير النهائي للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة.<sup>66</sup> وفي نهاية المطاف، قامت كلية الحقوق بجامعة سيائل بأرشفة تقرير لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة والوثائق ذات الصلة رقميًا، بمبادرة من البروفيسور رونالد سلاي، الذي كان أحد أعضاء اللجنة، ونشر كتابًا عن تجربته.<sup>67</sup>

59 مركز دراسات العنف والمصالحة. المركز الأفريقي للعدالة الانتقالية، «لجان الحقيقة»، 4 فبراير 2021، <https://atjhub.csvr.org.za/truth-commissions>. تاريخ الاطلاع: 17 يوليو 2025.

60 أرشيف تاريخ جنوب أفريقيا، «مجموعات لجنة الحقيقة والمصالحة»، [https://www.saha.org.za/collections/trc\\_collections.htm](https://www.saha.org.za/collections/trc_collections.htm). تاريخ الاطلاع: 4 يونيو 2025.

61 أرشيف التاريخ الجنوب أفريقي، «لجنة الحقيقة والمصالحة، تقرير خاص»، <https://sabctr.saha.org.za/home.htm>. تاريخ الاطلاع: 4 يونيو 2025.

62 برنارد س. مور، «رقمنة التاريخ: أرشيف لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا»، مبادرة معلوماتية التراث الثقافي (مدونة)، 2 ديسمبر 2015، <https://chi.anthropology.msu.edu/2015/12/digitizing-history-the-south-african-truth-and-reconciliation-commission-archive>. تاريخ الاطلاع: 17 يوليو 2025.

63 وكالة أخبار جنوب أفريقيا، «الرئيس يُنشئ لجنة تحقيق في التأخير الحاصل في قضايا لجنة الحقيقة والمصالحة»، 29 مايو 2025، <https://www.sanews.gov.za/south-africa/president-establishes-commission-inquiry-delay-trc-cases>.

64 جنوب أفريقيا، الحكومة، «الحوار الوطني لجنوب أفريقيا»، <https://www.gov.za/NationalDialogue>. تاريخ الاطلاع: 10 سبتمبر 2025.

65 مقابلة مع الدكتور جافيت بيجون، المدير السابق للأبحاث لدى لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة. ملاحظات محفوظة لدى المؤلف.

66 المرجع نفسه.

67 كلية الحقوق بجامعة سيائل. المنصة الرقمية المشتركة، «لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في كينيا»، <https://digitalcommons.law.seattleu.edu/tjrc>. تاريخ الاطلاع: 4 يونيو 2025.



وبثت لجنة الحقيقة والمصالحة  
والتعويضات في غامبيا جلساتها على  
المنصات الرقمية ومنصات التواصل  
الاجتماعي، مثل يوتيوب وفيسبوك،  
لتعزيز البث الإذاعي والتلفزيوني

بالإضافة إلى التقرير النهائي للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، تحتوي هذه المنصة على وثائق قابلة للتنزيل، مثل محاضر الجلسات العلنية، والقوانين والسياسات التي استرشدت بها اللجنة في عملها، وتحليلات من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. ومع ذلك، يعتمد الأرشيف على المواد التي كان بإمكان سلاي الوصول إليها وقت صياغة كتابه، وبالتالي فهو ليس سجلاً شاملاً لأعمال لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة.

وبثت لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات في غامبيا جلساتها على المنصات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي، مثل يوتيوب وفيسبوك، لتعزيز البث الإذاعي والتلفزيوني. وكان بث الإجراءات على هذه المنصات ضرورياً، إذ ساهم في زيادة شفافية العملية ومصداقيتها لدى الجمهور.<sup>68</sup> وقد اشتملت التدابير الأمنية التقنية التي استخدمتها لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات على تشفير البيانات وتشويه الصوت للشهود الذين يرغبون في إخفاء هويتهم.<sup>69</sup>

إضافةً إلى بث جلساتها على يوتيوب، نقلت اللجنة أرشيفاً رقمياً لأعمالها إلى وزارة العدل، التي أنشأت وحداً لما بعد لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات لتنسيق تنفيذ توصياتها عن العمليات.<sup>70</sup> كما أنشأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في غامبيا لوحة تنفيذ إلكترونية لمتابعة التقدم المُحرز في تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات، ومحاسبة من وردت أسماؤهم في توصياتها.<sup>71</sup>

في غضون ذلك، وظّفت لجنة الحقيقة والمصالحة في ليبيريا أدواتين تقنيتين بارزتين. أولهما موقعها الإلكتروني التفاعلي، الذي كان بمثابة مستودع للبيانات الرسمية المختومة، وسهّل استلامها. ثانيهما نظام تبادل القصص عبر الهاتف المحمول، وهو عبارة عن كشك حاسوبي يتيح للمستخدمين تسجيل مقاطع فيديو ومشاهدة ما سجّله الآخرون، كوسيلة لتيسير جانب السرد القصصي في عملية البحث عن الحقيقة على المستوى الشعبي.

وقد اعتُبرت هذه الأدوات بالغة الأهمية لتمكين الضحايا والناجين الذين تواصلوا مع لجنة الحقيقة والمصالحة، ومنحهم خيار تحديد مدى قدرتهم على التعامل مع المواقف الصاغطة، مثل المشاركة في عملية الإفصاح عن الحقيقة.<sup>72</sup> وأظهرت دراسة أجريت حول استخدام هذه الأدوات أنها تُعزّز بالفعل ثقة المشاركين بأنفسهم، ولكنها نبهت إلى أنه في حالة الأشخاص الذين عانوا من أشد الأضرار، يُوصى بالاستعانة بأخصائيّ الصحة النفسية لتقديم استشارات فردية لهم.<sup>73</sup>

## 4.2.2 العدالة والمساءلة

تُعرّف سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي العدالة والمساءلة بأنهما التحقيق مع مرتكبي الجرائم ومقاضاتهم، بهدف توفير سبل الانتصاف القضائية والاعتراف بالضرر الذي لحق بالضحايا والناجين. ويُعدّ من أهم المعايير في هذا الصدد أن تحافظ القوانين وسياسات وإجراءات المقاضاة المعتمدة في هذا الشأن على الشفافية، وأن تضمن التشاور مع الضحايا والمجموعات المتضررة

68 مقابلة مع الدكتور/ بابا جالو، السكرتير التنفيذي السابق للجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات. ملاحظات محفوظة لدى المؤلف.

69 المرجع نفسه.

70 المرجع نفسه.

71 غامبيا. اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، «لوحة تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات»،

<https://www.gm-nhrc.org/trrc-dashbord>. تاريخ الاطلاع: 4 يونيو 2025.

72 مايكل بيست وآخرون، «الوسائط الرقمية الغنية كأداة في تنفيذ الحقيقة والمصالحة بعد النزاعات»، الإعلام والحرب والصراع، 4 (2011)، 233.

73 المرجع نفسه، 245.

والجهات المعنية الأخرى. ويمكن للتكنولوجيا أن تُسهم في تحقيق هذا المعيار من خلال تمكين الضحايا من المشاركة في إجراءات المحاكمة، وتيسير الإجراءات الحاسمة فيها، مثل تقديم الأدلة، وتعزيز التوعية والتثقيف العام، لضمان إطلاع الجمهور على مجريات القضايا.

وتُقدّم أوغندا مثلاً بارعاً على توظيف التكنولوجيا لخدمة أهداف العدالة الجنائية. وفي قضية دومينيك أونجونين أمام المحكمة الجنائية الدولية، استخدم مكتب المدعي العام الأدلة الرقمية والتكنولوجيا لتعزيز كفاءة إجراءاته. فعلى سبيل المثال، حضر بعض شهود الادعاء أمام المحكمة عبر تقنية الفيديو (مما خفف بعض الأعباء المالية والنفسية المترتبة على المثول شخصياً أمام المحكمة في لاهاي). كما تعززت مشاركة الضحايا، إذ تمكنوا من متابعة الإجراءات عبر تقنية الفيديو.<sup>74</sup> إضافةً إلى ذلك، استخدم مكتب المدعي العام التصوير الفوتوغرافي والفيديو باستخدام الطائرات المسيّرة، فضلاً عن تقنية المسح الليزري ثلاثي الأبعاد، كجزء من الأدلة المقدمة في القضية.<sup>75</sup>

على الصعيد المحلي، في قسم الجرائم الدولية بأوغندا، ورغم عدم تبني التكنولوجيا بنفس مستوى المحكمة الجنائية الدولية، فقد تم تحديدها كمجال للتكامل وبناء القدرات بين المحاكم.<sup>76</sup> بالإضافة إلى ذلك، أشارت الجهات المعنية إلى أن التواصل الجماهيري لقسم الجرائم الدولية يمكن أن يستفيد من الاستخدام المدروس والمُتقن لمنصات التواصل الاجتماعي كجزء من إستراتيجيته الأوسع للتواصل.<sup>77</sup>

في حالة رواندا، ورغم إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في 31 ديسمبر 2015، يوجد موقع إلكتروني مخصص يهدف إلى الحفاظ على هذا الإرث وحمايته، فضلاً عن كونه مرجعاً لمن يرغب في البحث أو التعرف على عمل المحكمة.<sup>78</sup> هناك قاعدة بيانات إلكترونية للسوابق القضائية تُكمل الموقع الإلكتروني، إذ تُتيح الوصول إلى القرارات القضائية التي انبثقت عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا منذ تأسيسها.<sup>79</sup> كما يوجد معرض إلكتروني يُقدّم لمحة عامة عن السجلات الواسعة للمحكمة.<sup>80</sup> وشكّل الموقع الإلكتروني للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا جزءاً من إستراتيجيتها لإدارة القضايا إلكترونياً، إذ يُتيح الوصول إلى وثائق المحاكمة وتحديثات حول سير القضايا قيد النظر. كما شكّلت الإدلاء بالشهادة عن بُعد عبر الفيديو وسيلةً لحماية الشهود، إذ استخدم 77 شاهداً هذا الخيار.<sup>81</sup>

أبرزت هذه التجارب سلسلة من التحديات التي تستدعي التأمل. وبينما تُسهم المشاركة عن بُعد في توسيع نطاق مشاركة الضحايا وحماية بعض الشهود، فإن تأثيرها على حقوق المتهمين في محاكمة عادلة لا يزال محل نقاش مستمر، مع استمرار ظهور المبادئ التوجيهية القضائية والمرتبطة بالسياسات.<sup>82</sup>

تُشير حالة المحكمة الجنائية الدولية في أوغندا أيضاً إلى ضرورة أن تُشكّل التكنولوجيا عنصراً أساسياً في بناء القدرات وتقديم الدعم المالي لآليات العدالة الجنائية في القارة. وأخيراً، لا تُجدي هذه الأدوات الرقمية نفعاً إلا بقدر ما تسمح به القدرة على تحمل التكاليف وتوفير خدمة الإنترنت. ولا يزال هذا الأمر يُمثّل تحدياً في المناطق الريفية، حيث قد يقيم الضحايا والناجون المستهدفون للمشاركة.

ورغم هذه التحديات، يستمر دمج التكنولوجيا في المحاكم والهيئات القضائية في التطور. وبصفتها داعماً قوياً لهذا الدمج، تسير المحكمة الجنائية الدولية بخطى ثابتة نحو تكثيف استخدامها لأدوات متنوعة، مثل منصة إلكترونية مدعومة بالكفاء الاصطناعية لتلقي الطلبات والأدلة، وبرامج لتسهيل مراجعة الأدلة وتحليلها، ونظام تخزين معلومات وأدلة قائم على الحوسبة السحابية. وتدرس المحكمة جدوى استخدام الواقع المعزز والواقع الافتراضي لتعزيز مشاركة الضحايا والناجين في إجراءاتها.<sup>83</sup>

74. ت. كرايبر، «التكنولوجيا كأداة رئيسية لمقاضاة الجرائم الدولية: دروس مستفادة من أوغندا»، مراجعة القانون الجنائي الدولي، 6-22/5 (2021)، 1153.

75. المرجع نفسه.

76. المرجع نفسه، 1161.

77. جمعية القانون الأوغندية، قسم الجرائم الدولية بالمحكمة العليا في أوغندا: نحو فاعلية أكبر (كمبالا: جمعية القانون الأوغندية) 29.

78. المحكمة الجنائية الدولية لرواندا التابعة للأمم المتحدة، الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية من القضايا الجنائية <https://unictr.irmct.org>. تاريخ الاطلاع: 7 يونيو 2025.

79. الأمم المتحدة، الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية في القضايا الجنائية، «قاعدة بيانات السوابق القضائية، بحث أساسي»، <https://cld.irmct.org>. تاريخ الاطلاع: 7 يونيو 2025.

80. الأمم المتحدة، الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية في القضايا الجنائية، «لمحة عن الأرشيف»، <https://www.irmct.org/specials/glimpse-into-the-archives/index.html>. تاريخ الاطلاع: 7 يونيو 2025.

81. الأمم المتحدة، الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحاكم الجنائية، «الشهود»، <https://www.irmct.org/en/about/functions/witnesses>. تاريخ الاطلاع: 7 يونيو 2025.

82. انظر: كاميل سويانسي، «تطور المشاركة عن بُعد للمتهم والضحية في الإجراءات الجنائية الدولية»، مجلة القانون الجنائي الدولي، 25/1 (2024)، 167-191.

83. المحكمة الجنائية الدولية، مكتب المدعي العام، التقرير السنوي 2023، (المحكمة الجنائية الدولية: لاهاي)، 55-57.



وتدرس المحكمة جدوى استخدام الواقع المعزز والواقع الافتراضي لتعزيز مشاركة الضحايا والناجين في إجراءاتها.

### 4.2.3 التعويضات

تُعدّ التعويضات، التي أُقرت منذ زمن طويل بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بمثابة ضماناً لكرامة الضحايا والناجين من خلال توفير سبل الانتصاف عن الأضرار الاجتماعية والمعنوية والمادية التي لحقت بهم، فضلاً عن إعادة تأكيد حقوقهم. وتُشكل التعويضات عنصراً أساسياً من عناصر الحق في سبيل انتصاف فعّال، إلى جانب الحق في معرفة الحقيقة والوصول إلى العدالة.

وتشمل التعويضات، بحسب المعترف به، ردّ الحقوق، والتعويض، وإعادة التأهيل، وتحقيق الرضا، وضمانات عدم التكرار. وتُدمج سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي هذه العناصر في مفهومها للتعويضات، مع التركيز بشكل أكبر على مفاهيم العدالة التوزيعية (الاجتماعية والاقتصادية) وإدارة التنوع. ويهدف ذلك إلى ضمان مراعاة احتياجات الفئات المُهمّشة على النحو الواجب. ترد فيما يلي بعض الأمثلة على استخدام التكنولوجيا في جهود التعويضات، مع التركيز على التوثيق التاريخي، وردّ الحقوق، والتعويض، وإعادة التأهيل.

#### 4.2.3.1 التوثيق التاريخي

كما سبق ذكره في سياق لجان العدالة الانتقالية، لعبت التكنولوجيا دوراً مهماً في تيسير جهود التوثيق التاريخي، لا سيّما من خلال الأرشيفات الرقمية. إضافةً إلى مبادرتي أرشيف تاريخ جنوب أفريقيا وهيئة الإذاعة الجنوب أفريقية، توجد أمثلة أخرى على استخدام الأدوات الرقمية في جنوب إفريقيا كجزء من جهود التوثيق التاريخي. وقد أنشأ فريق من الباحثين مدونةً لتوثيق انتفاضات طلاب سويتو عام 1976، إذ يقومون فيها بتجميع القصص ورسم خرائط مسارات الانتفاضة، مع دعوة الجمهور للمشاركة من خلال التعليق على المنشورات وتقديم بيانات إضافية مثل الصور أو توضيحات حول القصص المنشورة.<sup>84</sup>

أنشأت مؤسسة نيلسون مانديلا أرشيفاً رقمياً يتيح الوصول الرقمي إلى نصوص المقابلات والخطابات والصور الفوتوغرافية وغيرها من الوثائق التي تُسهم في بناء ذاكرة جماعية للنضال ضد نظام الفصل العنصري ومسيرة المصالحة.<sup>85</sup> وتلتزم المؤسسة أيضاً بمواصلة رقمنة المواد المادية التي بحوزتها، كوسيلة لسد الفجوة بين عالمي الذاكرة المادية والرقمية.

في رواندا، يضم نصب كيغالي التذكاري للإبادة الجماعية جولة افتراضية تتيح للزائر «تجربة ثلاثية الأبعاد مذهلة»، حيث يتجول افتراضياً في أروقة النصب ويعرف على قصص أولئك الذين لقوا حتفهم بشكل مأساوي خلال الإبادة الجماعية.<sup>86</sup>

كما كانت الإبادة الجماعية في رواندا موضوعاً للعديد من الأرشيفات الرقمية التي طورتها جهات معنية دولية، والتي تضم صوراً ومقاطع فيديو تروي قصص الإبادة الجماعية. وتمتلك مؤسسة شوا التابعة لجامعة جنوب كاليفورنيا أرشيفاً للتاريخ المرئي يتضمن الإبادة الجماعية في رواندا ضمن أكثر من 55,000 مقطع فيديو للناجين.<sup>87</sup> كما طورت المؤسسة برنامج «آي ويتنس» كمورد تعليمي يتألف من مقاطع فيديو تروي قصص حياة الروانديين أثناء الإبادة الجماعية وبعدها.<sup>88</sup>

في كينيا، أنشأت مؤسسة إعلامية مستقلة موقعاً إلكترونيًا ومنصة لتتبع فضائح الفساد التي عانت منها البلاد من عام 1978 إلى عام 2022. يتيح هذا الموقع للمستخدمين الاطلاع على فضائح الفساد في كل عهد رئاسي، بالإضافة إلى البيانات الديموغرافية للمتورطين من الذكور والإناث.

84 انتفاضة سويتو، (مدونة)، <https://sowetouprisings.com/site/blog.html>. تاريخ الاطلاع: 9 يونيو 2025.

85 أرشيف مؤسسة نيلسون مانديلا، «مرحباً»، <https://archive.nelsonmandela.org>. تاريخ الاطلاع: 9 يونيو 2025.

86 «الجولات الافتراضية»، نصب كيغالي التذكاري للإبادة الجماعية (مدونة)، <https://kgm.rw/visit/virtual-tours>. تاريخ الاطلاع: 9 يونيو 2025.

87 مؤسسة شوا التابعة لجامعة جنوب كاليفورنيا، أرشيف التاريخ المرئي، <https://vha.usc.edu/home>. تاريخ الاطلاع: 9 يونيو 2025.

88 مؤسسة شوا التابعة لجامعة جنوب كاليفورنيا، آي ويتنس، «معلمو أوبوموتو»، <https://iwwitness.usc.edu/global/rwanda.eng>. تاريخ الاطلاع: 9 يونيو 2025.

89 ويزيليكس - أفريقيا بلا رقابة، «تحليل فضائح الفساد في كينيا» <https://wizileaks.africancensored.online/#/>. تاريخ الاطلاع: 9 يونيو 2025.

في غامبيا، أنشأت الشبكة الأفريقية لمناهضة عمليات القتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري معرضًا افتراضيًا بعنوان «واجب التذكر»، يستخدم السرد البصري لتوثيق عمليات العدالة الانتقالية في البلاد وإبراز أصوات الضحايا والناجين.<sup>90</sup> وجاءت هذه المبادرة الافتراضية نتيجةً لجائحة كوفيد-19، التي عرقلت خطط إقامة معرض فعلي في جنيف. ونظرًا للقيود المفروضة على التفاعلات المباشرة، تعاونت الشبكة الأفريقية لمناهضة عمليات القتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري مع مطوري التكنولوجيا لتحويل المعرض المخطط له إلى معرض افتراضي.<sup>91</sup>

منذ ذلك الحين، حافظت الشبكة الأفريقية لمناهضة عمليات القتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري على المعرض الافتراضي كجزء من إستراتيجية فعّالة منخفضة التكلفة لتوسيع نطاق جهود التوثيق التاريخي هذه، إلى جانب «منزل الذكرى» الدائم في سيريكوندنا، غامبيا، والمعارض المتنقلة التي تنظمها بين الحين والآخر في مختلف المناطق والبلدان.<sup>92</sup> وعلاوة على ذلك، يُنظر إلى الخيار الافتراضي على أنه ضمان ضد تقلص الحيز المدني، إذ يمكن أن يستمر وجوده عبر الإنترنت حتى لو تم إغلاق «منزل الذكرى» في المستقبل.<sup>93</sup>

على المستوى القاري، تعهد الاتحاد الأفريقي بإنشاء نصب تذكاري لحقوق الإنسان، حيث تُبذل الجهود، بالإضافة إلى بناء نصب تذكاري مادي، لإنشاء موقع إلكتروني تفاعلي. سيكون هذا الموقع بمثابة مركز يجمع الناجين، ومراكز النصب التذكارية والمتاحف، والأكاديميين، وشركاء التنمية، وغيرهم من الجهات المعنية. وتتركز المحاور الرئيسية الأولية للنصب التذكاري على تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، والاستعمار في أفريقيا، وحقبة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، والإبادة الجماعية في رواندا، والإرهاب الأحمر في إثيوبيا.<sup>94</sup>

يُعد النصب التذكاري لحقوق الإنسان للاتحاد الأفريقي مبادرة حكومية يقودها فريق عمل يضم رواندا، وإثيوبيا، وجنوب أفريقيا، وغانا، والسنغال، والجزائر، وليبيريا. وفي حين أن هذا الأمر من شأنه أن يعزز الإرادة السياسية للمبادرة، فقد برزت عدة تحديات. ولم يتم تفعيل التفويض الذي صدر عام 2010 إلا في عام 2019، عندما حظيت خطط النصب التذكاري بموافقة نهائية للدولة. واستغرق الأمر عامين إضافيين حتى قدمت الدول توجيهات إستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي لتبني نهج تدريجي، مما أتاح بناء النصب التذكاري المادي والشروع في الوقت نفسه في إعداد عناصر المعرض الافتراضي.<sup>95</sup>

كما شكل جمع المحتوى تحديًا، إذ يعتمد بشكل حصري على الدول الأعضاء، مما أدى إلى تأخيرات كبيرة في العملية، التي تتطلب أيضًا التحقق والموافقة من الدول المعنية.<sup>96</sup> فيما يتعلق بالعنصر الافتراضي، لم يحرز سوى العنصر الرواندي تقدمًا ملموسًا، إذ هناك غرفة إلكترونية تركز على الإبادة الجماعية في البلاد على وشك الاكتمال وتنتظر التحقق النهائي.<sup>97</sup> وفي نهاية المطاف، من المتوقع إنشاء غرف إلكترونية للمجالات الأربعة الأخرى. ويُتوقع أيضًا تضمين عنصر تفاعلي في المستقبل، من خلال جهاز واقع افتراضي في موقع النصب التذكاري المادي، وتطوير تطبيق للهواتف المحمولة، وإنشاء مركز موارد افتراضي.<sup>98</sup>



يُعد النصب التذكاري لحقوق الإنسان للاتحاد الأفريقي مبادرة حكومية يقودها فريق عمل يضم رواندا، وإثيوبيا، وجنوب أفريقيا، وغانا، والسنغال، والجزائر، وليبيريا.

90 الشبكة الأفريقية لمناهضة عمليات القتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري ومنظمة ترايبال إنترناشونال، واجب التذكر، <https://www.thedutytoremember.org>، تاريخ الاطلاع: 11 سبتمبر 2025.

91 مقابلة مع سيراندوي، الممثل القطري للشبكة الأفريقية لمناهضة عمليات القتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري في غامبيا. ملاحظات محفوظة لدى المؤلف.

92 المرجع نفسه.

93 المرجع نفسه.

94 مقابلة مع مسؤولين من مفوضية الاتحاد الأفريقي يعملون على النصب التذكاري لحقوق الإنسان للاتحاد الأفريقي. ملاحظات محفوظة لدى المؤلف.

95 المرجع نفسه.

96 المرجع نفسه.

97 المرجع نفسه.

98 المرجع نفسه.

مع ذلك، لا تزال هذه العناصر والمبادرة ككل تواجه قيودًا مالية، نظرًا لعدم الوفاء بالتزامات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بشكل كامل.<sup>99</sup> كما أن تركيز النصب التذكاري لحقوق الإنسان للاتحاد الأفريقي على كونه عملية تتمحور حول الدولة قد حدّ من القيمة المحتملة التي يمكن أن تنجم عن التعاون مع المجتمع المدني الأفريقي في هذه العملية، مثل توفير الموارد المالية والتقنية والمعلوماتية.

وإجمالاً، تشير تجارب التوثيق التاريخي هذه إلى أن إحدى الفوائد المرجوة من الجهود الرقمية تتجسّد في قدرتها على توسيع نطاق الجمهور على المستويين المحلي والدولي.<sup>100</sup> بل إن أدوات مثل الجولات الافتراضية تتيح تجربة شخصية وجذابة قد تكون باهظة التكلفة بالنسبة لمن يضطرون إلى السفر لمسافات طويلة للوصول إلى مواقع النصب التذكارية فعليًا.

يمكن للتكنولوجيا أيضًا أن تسمح باتباع نهج تشاركي من القاعدة إلى القمة في التوثيق التاريخي من خلال مشروعات يقودها الأشخاص، مما يسمح للأفراد العاديين بالمساهمة في الأرشيفات الرقمية ومشاركة وجهات نظرهم عند التفاعل مع المواد. مع ذلك، ينطوي هذا النهج الرقمي على مخاطر تتطلب التخفيف منها.

وإن النهج الديمقراطي، حيث يُساهم الأفراد فيه بحرية في الأرشيف الرقمي، يُهدد بتقويض فرص تحقيق توازن سردي مُوجّه، والذي يُمكن أن يُعزز التماسك كتنتيجة داخل المجتمعات شديدة الانقسام.<sup>101</sup> وعلاوة على ذلك، تُشكّل محدودية الوصول إلى الإنترنت والتكنولوجيا تحديًا كبيرًا لمعظم أنحاء القارة للوصول إلى منصات النصب التذكارية الرقمية. كما أن التجربة الافتراضية لن تُعني عن الأثر العميق الذي يُحدثه التفاعل المباشر على شريحة كبيرة من سكاننا. وكما ذكرت مارشال بوضوح:

بالنسبة للكثيرين، ولا سيّما كبار السن، فإن زيارة نسخة فوتوغرافية من نصب تذكاري في الفضاء الإلكتروني؛ وإضاءة شمعة افتراضية؛ وصنع نسخة افتراضية من اسم محفور؛ ومشاركة الذكريات الشخصية عبر الإنترنت لا يمكن أن يحل محل تجربة «الشيء الحقيقي»، ورائحة الشمعة الحقيقية، وطقوس وضع الزهرة، والدعاء الصامت، ومشاركة الذكريات مع شخص حقيقي، أو الفخر الذي قد يشعر به المرء لمجرد معرفة أن نصبًا تذكاريًا ملموسًا قد أُقيم تكريمًا لأبطاله.<sup>102</sup>

#### 4.2.3.2 التعويض ورد الحقوق

يهدف التعويض ورد الحقوق إلى تحقيق التعافي للضحايا والناجين، فضلاً عن معالجة التكاليف والأضرار المعنوية التي يتكبدها نتيجة انتهاك حقوقهم. ويمكن للتكنولوجيا أن تدعم هذه العمليات من خلال رفع كفاءة العناصر الأساسية، مثل تحديد هوية الضحايا وتسجيلهم، وحساب الضرر وتوثيقه - الذي يتطلب إما التعويض أو رد الحقوق، ومعالجة المطالبات وتبّع التقدم المُحرز في تنفيذها.

وفي كينيا، استعانت مجتمعات الإندورويس والأوجيك بالتكنولوجيا لرسم خرائط أراضيهم الموروثة، وذلك لتعزيز مطالبهم باستعادة هذه الأراضي بعد نجاحهم في الحصول على تعويضات عن عمليات الإخلاء التي قامت بها الدولة، وأولاً ضمن منظومة حقوق الإنسان الأفريقية، ثم أمام لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة.

وقد طوّرت مجموعة الإندورويس خريطة ثلاثية الأبعاد للأراضي التي تُشكّل أساس مطالبهم بالتعويض ورد الحقوق، بالإضافة إلى إعداد سجلّ مجتمعي ولوائح داخلية استعدادًا لحيازة ملكيتها.<sup>103</sup> واستخدم الأوجيك تطبيق (MAPEO)، وهو يمثل مجموعة أدوات رقمية مفتوحة المصدر، لرسم خرائط أراضيهم الموروثة؛ وبالتالي، يمكن تعزيز مطالبهم بالتعويض ورد الحقوق ومنع المزيد من عمليات الإخلاء.<sup>104</sup> ولم تكن هذه التدخلات لتتحقق لولا الدعم الذي قدّمه شركاء إستراتيجيون وقروا الأدوات واستثمروا في بناء قدرات المجتمعات المعنية.

99 المرجع نفسه.

100 ستيفاني وولف، «التوثيق التاريخي في رواندا: الهياكل القانونية والاجتماعية والرقمية لسردية التوثيق التاريخي»، لدى إيف مونيك زوكر وديفيد ج. سيمون (محرران)، العنف الجماعي والذاكرة في العصر الرقمي: التوثيق التاريخي بلا قيود (تسام: سبرينجر إنترناشونال، 2020)، 35.

101 ساين مارشال، «مشهد الذاكرة الافتراضية: أثر تكنولوجيا المعلومات على الذاكرة الجماعية والتوثيق التاريخي في جنوب أفريقيا»، مجلة دراسات جنوب أفريقيا، 39/1 (2013)، 205. المرجع نفسه.

102 «كينيا: حماية حق مجموعة الإندورويس في الأرض»، حقوق الأقليات (مدونة)، 13 نوفمبر 2016.

103 <https://minorityrights.org/kenya-protecting-the-endoroi-right-to-land>. تاريخ الاطلاع: 17 يوليو 2025.

104 الديمقراطية الرقمية، <https://www.digital-democracy.org/blog/mapping-ogiek-ancestral-lands-in-kenya-using-mapeo-during-a-pandemic>.

تاريخ الاطلاع: 10 يونيو 2025.

كما أثبتت منصات الدفع عبر الهاتف المحمول فاعليتها في تسهيل صرف التعويضات للضحايا في بعض الحالات. استُخدمت خدمة تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول «إم-بيسا» في كينيا من قِبَل منظمات غير حكومية لمساعدة بعض ضحايا أعمال العنف التي أعقبت انتخابات 2007-2008.<sup>105</sup>

بالرغم من أن هذا الأمر لا يندرج ضمن نطاق العدالة الانتقالية، فقد أثبتت الحكومة الكينية قدرتها على تنفيذ برامج تحويل مماثلة. وقد وضعت نموذجًا للتعويض الرقمي لضحايا الصراع بين الإنسان والحياة البرية، يدمج جمع البيانات في الوقت الفعلي مع التحقق الرقمي وتحويلات الأموال عبر الهاتف المحمول لتسهيل دفع التعويضات.<sup>106</sup>

ومع ذلك، حذر القائمون على تنفيذ مشروعات صرف الأموال عبر الهاتف المحمول من كونها غير منطبقة على جميع الحالات. فعلى سبيل المثال، قد يتعرض الأشخاص الذين يتلقون رعاية كاملة ويعتمدون على مقدمي الرعاية الذين يجمعون الأموال نيابةً عنهم للاستغلال بسهولة في غياب الضمانات المناسبة.

### 4.2.3.3 إعادة التأهيل

تركز إعادة التأهيل على استعادة رفاهية الضحايا والناجين، من خلال توفير الخدمات الطبية، والدعم النفسي والاجتماعي، والمساعدة القانونية، وغيرها من الخدمات الاجتماعية. وقد طُوِّرت ابتكارات عديدة في هذا المجال، يُمكن أن تُثبت جدواها في دعم مبادرات إعادة التأهيل كجزء من عمليات العدالة الانتقالية. ومن هذه الابتكارات التطبيق عن بُعد، والذي يُعرَّف بأنه تقديم الرعاية السريرية المباشرة عبر تكنولوجيا الاتصالات.<sup>107</sup>

في غانا، أُجريت دراسة حول أثر تطبيق (M-Healer)، وهو تطبيق للهواتف الذكية يعمل بنظام الأندرويد، تم تطويره كأداة رقمية لمساعدة المُعالجين التقليديين والروحانيين في تقديم الرعاية للأشخاص الذين يعانون من أمراض نفسية في غرب أفريقيا.<sup>108</sup> كما تُزوِّد هذه الأداة المُعالجين بمعلومات حول مختلف التدخلات النفسية والاجتماعية العملية، والحفاظ على كرامة الإنسان، كما تُمكنهم من تتبع ومراقبة التقدم الفردي لمرضاهم.<sup>109</sup> وقد كشفت الدراسة أن هذا الابتكار ساهم في تحسين التفاعل بين المُعالجين ومرضاهم، وتحسين نتائج الصحة النفسية، والحد من انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المرضى على أيدي هؤلاء المُعالجين.<sup>110</sup>

اعتمدت عيادة علاج الصدمات النفسية التابعة لمركز دراسات العنف والمصالحة العلاج عن بُعد - أي تقديم خدمات الاستشارة النفسية عبر الهاتف المحمول والمنصات الإلكترونية - كوسيلة للتغلب على القيود المفروضة على التجمعات الشخصية خلال جائحة كوفيد-19.<sup>111</sup> وقد وسَّع هذا النهج نطاق خدمات العيادة، ومنح مركز دراسات العنف والمصالحة فرصة تقديم خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي على مستوى الدولة.

إن إمكانات التطبيق عن بُعد والعلاج عن بُعد في معظم أنحاء أفريقيا تتعرض للعرقلة بسبب قلة الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعدم استقرار إمدادات الكهرباء، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الإنترنت وبطئه.<sup>112</sup> وعلاوة على ذلك، قد يكون إجراء تقييمات شاملة عبر الهاتف أو الإنترنت أمرًا صعبًا، لا سيما في الحالات الحرجة مثل الأفراد المعرضين لخطر الانتحار.<sup>113</sup> كما يصعب بناء جسر الثقة اللازم لتقديم خدمات علاج الصدمات النفسية والاستشارات عبر الهاتف أو الإنترنت.<sup>114</sup>

105 شبكة التغذية الطارئة، «تقييم برنامج التعافي من العنف الانتخابي لعام 2007 في كينيا»، 1 سبتمبر 2013،

<https://www.enonline.net/fex/46/en/evaluation-post-2007-election-violence-recovery-programme-kenya>. تاريخ الاطلاع: 17 يوليو 2025.

106 موسى موي، «الحكومة تكشف النقاب عن خطة تعويضات مدعومة بالتكنولوجيا لمعالجة الصراع بين الإنسان والحياة البرية»، كابينال نيوز (مدونة)، 7 مايو 2025،

<https://www.capitalfm.co.ke/news/2025/05/govt-unveils-tech-driven-compensation-plan-to-tackle-human-wildlife-conflict>. تاريخ الاطلاع: 17 يوليو 2025.

107 سيمون أونسونجو وآخرون، «التطبيق عن بُعد في أفريقيا: التطبيقات والفرص والتحديات»، لدى توماس ف. هيبستون، وتشارلز ر. دورن، وروبرت كوبروفسكي (محررون)، نظرة عامة شاملة على التطبيق عن بُعد (لندن: إيتك أونين، 2024)، <https://doi.org/10.5772/intechopen.1005094>.

108 درور بن زيف وآخرون، «دمج تقنية الصحة المتنقلة والعلاج الدوائي لتحسين نتائج الصحة النفسية والحد من انتهاكات حقوق الإنسان في غرب أفريقيا: تجربة ميدانية للتدخل»، مجلة أبحاث الإنترنت الطبية: الصحة النفسية، 11/1 (2024): <https://doi.org/10.2196/53096>، e53096.

109 المرجع نفسه.

110 المرجع نفسه.

111 «هل تسمعي؟ هل أنت بخير؟ العلاج عن بُعد خلال جائحة كوفيد-19»، عيادة علاج الصدمات النفسية التابعة لمركز دراسات العنف والمصالحة (مدونة)، 13 نوفمبر 2020، <https://traumaclicblog.wordpress.com/2020/11/13/can-you-hear-me-are-you-okay-tele-therapy-during-covid19>. تاريخ الاطلاع: 17 يوليو 2025.

112 أونسونجو، المرجع السابق، الحاشية ١٠٧.

113 مركز دراسات العنف والمصالحة، المرجع السابق، الحاشية ١١١.

114 المرجع نفسه.

مع ذلك، شهدت خدمات المساعدة القانونية تطورًا ملحوظًا بفضل الابتكارات التكنولوجية التي يمكن توظيفها كجزء من تدابير إعادة التأهيل ضمن إجراءات العدالة الانتقالية. وفي كينيا، يُعدُّ تطبيق «إم-وكيلي» تطبيقًا مدعومًا بالذكاء الاصطناعي، مصممًا للإجابة عن الاستفسارات القانونية وتفسير القانون الكيني ذي الصلة بأسلوب مفهوم لعامة الناس وللمختصين القانونيين على حد سواء.<sup>115</sup>

وبالمثل، تُعدُّ «مايكروجستيس مصر» مؤسسة غير حكومية تُشغّل منصة رقمية للمساعدة القانونية، تُزوّد الجمهور بمعلومات حول كيفية التعامل مع مختلف الإجراءات القانونية، مثل الحصول على الوثائق المدنية، والزواج، والطلاق.<sup>116</sup>

ويمكن أن تكون هذه المنصات مفيدة في دعم الكوادر القانونية المرهقة في سياقات العدالة الانتقالية، من خلال معالجة الاستفسارات الأساسية وتمكين مسؤولي المساعدة القانونية من التركيز على طلبات المساعدة المتقدمة والمعقدة. مع ذلك، تُعدُّ سهولة الوصول إلى هذه المنصات أمرًا بالغ الأهمية، على سبيل المثال من حيث اللغة وسهولة التصفح.

#### 4.2.4 الإصلاحات المؤسسية

تهدف الإصلاحات المؤسسية إلى إعادة بناء الهياكل الأساسية للدولة لتحقيق التحول الديمقراطي والاجتماعي والاقتصادي الذي يُعزّز ويحمي حقوق الإنسان والشعوب. وقد أصبحت التكنولوجيا عنصرًا أساسيًا في تعزيز الشفافية والكفاءة داخل مختلف مؤسسات الدولة، كجزء من هذه الإصلاحات.

وتتعدد الأمثلة على تأثير التكنولوجيا في الإصلاحات داخل السلطة القضائية وقطاع إنفاذ القانون عمومًا، بهدف تعزيز الشفافية وإعادة بناء ثقة الجمهور في أنظمة العدالة التي ربما تكون قد تضررت بشدة جرّاء النزاعات أو أُنهت بالتواطؤ في انتهاكات جماعية لحقوق الإنسان. في الواقع، تشمل السمات البارزة للإصلاحات المؤسسية القضائية في القارة الأفريقية حاليًا أنظمة تتبع وإدارة القضايا الرقمية، وأنظمة الإبلاغ الإلكتروني، والمحاكم الافتراضية، على سبيل المثال لا الحصر.<sup>117</sup>

وكجزء من أجندة العدالة الانتقالية في كينيا لما بعد عام 2007، شكلت إصلاحات الشرطة والقضاء سمة أساسية من سمات الإصلاحات المؤسسية، وقد بنى كلا القطاعين التكنولوجية كجزء من هذه الإصلاحات. وإضافةً إلى تزويد المحاكم بخدمة الإنترنت، وظّفت السلطة القضائية في كينيا التكنولوجيا لتعزيز الوصول إلى العدالة من خلال نشر أدوات مثل أنظمة الإبلاغ الإلكتروني، وسجلات المحاكم الرقمية، ونظام تتبع القضايا، وبوابة قوائم القضايا، ونظام تخطيط الموارد، ونظام إدارة شكاوى القضاء، ونظام إدارة المحامين القضائي الآلي، وأنظمة تسجيل وتدوين محاضر الجلسات.<sup>118</sup>

وفيما يتعلق بإصلاحات الشرطة، خلصت دراسة إلى أن مديريةية التحقيقات الجنائية في كينيا سجلت تحسينات في التواصل، وتقديم الخدمات، وعمليات التحقيق باستخدام الأدوات الرقمية، مثل منصات التواصل الاجتماعي ومختبرات الطب الشرعي.<sup>119</sup>

في نيجيريا، ألهمت تجربة مجزرة بوابة ليكي عام 2020 تطوير بروتوكول بادي. وهو تطبيق تكنولوجي مدني يعتمد على تقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين) لتمكين الإبلاغ عن وحشية الشرطة، ويضمن البروتوكول تخزين الأدلة بشكل رقمي آمن وحمايتها من التغيير أو التلاعب أو التدمير. ويحصل مستخدم المنصة الراغب في الإبلاغ عن انتهاكات الشرطة على هوية رقمية مميزة على شكل رمز غير قابل للاستبدال، ثم يتم ربطه بحامٍ تمثله قانونيًا.<sup>120</sup>

115 محام الذكاء الاصطناعي في كينيا، إم-وكيلي ذكاء اصطناعي، <https://mwakili.com>، تاريخ الاطلاع: 15 يونيو 2025.

116 «قائمة المساعدة القانونية»، مايكروجستيس مصر (مدونة) <https://microjusticeegypt.org/lap/en/legal-aid-list>، تاريخ الاطلاع: 15 يونيو 2025.

117 مركز المحامين، الذكاء الاصطناعي ومستقبل الأنظمة القضائية في أفريقيا، تقرير (نبروي: مركز المحامين، 2024)، 9.

118 كينيا. السلطة القضائية، التحول الاجتماعي من خلال الوصول إلى العدالة: خطة التحول الاجتماعي من خلال الوصول إلى العدالة 2023-2033، تقرير، (نبروي: السلطة القضائية الكينية، 2023)، 20.

119 مارجريت أونيو أونج ألي، وجودي و. موانجي، وميريسا آن سيريرا، «تأثير الإصلاحات التكنولوجية على أداء مسؤولي إنفاذ القانون لدى مديريةية التحقيقات الجنائية في كينيا»، المجلة الدولية للأبحاث المتقدمة، (مايو 2025)، 1527.

120 جون أدوي، «إصلاحات الشرطة في نيجيريا تفشل باستمرار: تقنية البلوك تشين قد تُعزّز ذلك»، تيك كابل (مدونة)، 3 يونيو 2025،

<https://techcabal.com/2025/06/03/blockchain-policing-in-nigeria>، تاريخ الاطلاع: 17 يوليو 2025.

## 4.2.5 التكنولوجيا في المشاركة المدنية والتوعية وتبادل المعرفة

كما ذكر في الأقسام السابقة، تُوسّع التكنولوجيا بسرعة نطاق السبل التي يُمكن من خلالها إشراك المجتمعات المتضررة والضحايا والناجين في عمليات العدالة الانتقالية. بالإضافة إلى ذلك، تُدمج منظمات المجتمع المدني الأدوات التكنولوجية لإثراء أنشطتها الرامية إلى توعية الجمهور بالعدالة الانتقالية، وإبراز مخاوف واحتياجات الضحايا والناجين، وخلق مساحات للتعليم من تجارب بعضهم البعض. ويُجسّد مشروع مبادرة العدالة الانتقالية في أفريقيا، من خلال أعضائه وأنشطته، هذا النهج.

ويسعى عنصر إنتاج المعرفة وإدارتها في مشروع مبادرة العدالة الانتقالية في أفريقيا، عبر عضوه مركز دراسات العنف والمصالحة، إلى الارتقاء بمركز العدالة الانتقالية الأفريقية القائم ليصبح منصة تفاعلية على الإنترنت تُتيح إجراء مناقشات مباشرة بين العاملين في مجال العدالة الانتقالية.<sup>121</sup> ويُعدّ المركز حاليًا مستودعًا إلكترونيًا للمنشورات التي توثّق أفضل ممارسات عمليات العدالة الانتقالية في القارة، وقاعدة بيانات للأدوات ذات الصلة.<sup>122</sup> ومن خلال إتاحة هذه المعلومات، وتوفير مساحة للعاملين والأكاديميين لنشر الممارسات والأبحاث الناشئة، يُساهم المركز في توسيع نطاق المعرفة حول تجارب العدالة الانتقالية في أفريقيا، ويفتح آفاق التعاون بين مختلف الجهات المعنية.

فيما يتعلق بتعزيز مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ خطة العدالة الانتقالية الأفريقية وعمليات العدالة الانتقالية، قدمت مبادرة العدالة الانتقالية في أفريقيا منحة فرعية لمنظمات المجتمع المدني التي تُدمج التكنولوجيا في مناهجها. وقد تلقى صندوق القرية التكنولوجية في زيمبابوي هذا الدعم، وطوّر «خلية الحقيقة»، وهي «مبادرة رقمية مُخصصة لتوثيق وحفظ تاريخ غوكوراهوندي في زيمبابوي».<sup>123</sup> ومن خلال استخدام أدوات مثل الذكاء الاصطناعي، تُعد «خلية الحقيقة» أرسيفًا رقميًا أطلقتها منظمات المجتمع المدني لتوثيق إبادة غوكوراهوندي التي وقعت في زيمبابوي بين عامي 1983 و1987. وتهدف إلى تيسير البحث عن الحقيقة والتوثيق التاريخي والمصالحة.

وفي نيجيريا، حصلت «مبادرة إنفيكتوس أفريقيا» على منحة لتنفيذ منصة رقمية لجمع شهادات 100 ناجٍ وإخفاء هوياتهم، وتتبع 100 حالة عنف قائم على النوع الاجتماعي. وتهدف إلى رفع مستوى الوعي العام، وتعزيز المساواة، والتأثير على مبادرات العدالة الانتقالية والإصلاحات السياسية ذات الصلة. وتشتمل مخرجات المشروع المتوقعة على مواد تذكارية متعددة الوسائط، مثل مقاطع الفيديو والرسوم المتحركة والبرامج الإذاعية والمعارض، تُعرض باللغات الإنجليزية والهوسا والكانوري. تهدف هذه المخرجات إلى الوصول إلى جمهور يبلغ 100,000 شخص.<sup>124</sup>

في جنوب السودان، حصل مركز شؤون الشباب في أفريقيا على منحة لتنفيذ مشروع سرد القصص الرقمية (ما لا يقل عن 50 مقطع فيديو وبودكاست) كمبادرة مجتمعية تهدف إلى تحقيق التعافي والمصالحة والمساءلة.<sup>125</sup> ويسعى مركز شؤون الشباب في أفريقيا، من خلال تعزيز قدرة الشباب على تقديم تجاربهم ووجهات نظرهم عبر الوسائط المتعددة، إلى جعلهم مشاركين فاعلين في تدابير العدالة الانتقالية في جنوب السودان. ويستهدف المشروع الوصول إلى 10,000 شاب وشابة وعضو من المجتمع المحلي عبر النشر الإلكتروني والعروض المجتمعية والحوارات.<sup>126</sup>

بالرغم من أنه لا يمكن تحديد آثار هذه المشروعات بدقة في هذه المرحلة، فقد برزت سلسلة من الدروس القيّمة. ويُعدّ رد الفعل السليبي من الدولة، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التأسيس والصيانة، من أبرز التحديات التي قد تُعيق تنفيذ هذه المشروعات.<sup>127</sup> ومن المهم أيضًا ضمان وضع مؤشرات محددة للمكونات التقنية لهذه المشروعات لضمان رصد التقدم المُحرز وقياس الأثر بدقة.<sup>128</sup>

يُعدّ وضع سياسات مؤسسية بشأن حماية البيانات والأمن السيبراني أمرًا بالغ الأهمية، إلى جانب مراعاة السياسات العامة الأخرى، مثل سياسات الدمج وعدم التمييز، التي تُوجّه تنفيذ المشروعات.<sup>129</sup> وأخيرًا، ينبغي أن تُراعي برامج المنح الفرعية، مثل البرنامج الذي تُنفّذه مبادرة العدالة الانتقالية في أفريقيا، جانب الدعم الفني للمنظمات المستفيدة، كوسيلة لمعالجة التحديات التي قد تنشأ عند تطبيق ابتكاراتها.<sup>130</sup>

121 مقابلة مع آنا مويو، المديرية التنفيذية، مركز دراسات العنف والمصالحة. ملاحظات محفوظة لدى المؤلف.

122 انظر مركز العدالة الانتقالية الأفريقية، 22 سبتمبر 2018، الصفحة الرئيسية، <https://atjhub.csvr.org.za>.

123 خلية الحقيقة، 4 فبراير 2025، <https://truthive.org>. تاريخ الاطلاع: 17 يوليو 2025.

124 مراسلات مع أمانة مبادرة العدالة الانتقالية في أفريقيا وتقارير المشروع التي اطلع عليها المؤلف.

125 المرجع نفسه.

126 المرجع نفسه.

127 مقابلة مع سارة كاساندي، رئيسة مكتب أوغندا، المركز الدولي للعدالة الانتقالية. ملاحظات محفوظة لدى المؤلف.

128 المرجع نفسه.

129 المرجع نفسه.

130 المرجع نفسه.

## توسيع نطاق البحث: دروس مستفادة من تقديم الخدمات العامة وعمليات الحكم الديمقراطي

يعرض دور التكنولوجيا في تقديم الخدمات العامة وتعزيز مشاركة الجمهور في عمليات الحكم الديمقراطي دروسًا قيّمة في مجال العدالة الانتقالية في أفريقيا. وكما سبق توضيحه في القسم 2 من هذا التقرير، فقد أحدثت الحوكمة الإلكترونية والتكنولوجيا المدنية تغييرًا جذريًا في كيفية تنظيم تقديم الخدمات ومشاركة الجمهور.

### 5.1 الحوكمة الإلكترونية لتقديم الخدمات العامة

تتضمن بعض الأمثلة على تطبيق الحوكمة الإلكترونية ما يلي: بوابات إلكترونية للوصول إلى مختلف الخدمات الحكومية وإجراءات التقديم ذات الصلة؛ والتطبيق عن بُعد والسجلات الصحية الرقمية؛ والتعليم الإلكتروني من خلال الفصول الدراسية الرقمية والمواد التعليمية؛ والمنصات الرقمية لعمليات الشراء وإدارة الشؤون المالية العامة، مثل إعداد الميزانية والمحاسبة والتقارير المالية وتحصيل الإيرادات.

فعلى سبيل المثال، اعتمدت كل من كينيا (نظام المواطن الإلكتروني) ورواندا (نظام إيريمبو) البوابات الإلكترونية لتقديم الخدمات.<sup>131</sup> من الممكن أن تستخدم آليات العدالة الانتقالية البوابات الإلكترونية لتقديم العديد من الخدمات، مثل تقديم طلبات التعويضات والتسجيل فيها، وغيرها من أشكال الخدمات الفورية، وتقديم الإفادات في عمليات تقصي الحقائق، وعند الاقتضاء، طلب واستلام إفادات الشهود وغيرها من أشكال الأدلة.

تُعرف «السحابة التعليمية الكينية» بأنها مركز تعليم إلكتروني مركزي «مصمم لتعزيز التعليم والتعلم في كينيا من خلال توفير مجموعة واسعة من الموارد التعليمية الرقمية».<sup>132</sup> وستكون هذه المنصة مثالية لنشر المعرفة حول عمليات العدالة الانتقالية الجارية ومخرجاتها، مثل التقارير النهائية للجنة الحقيقة وسياسات التعويضات على سبيل المثال. كما يمكن تطبيق مبدأ البوابات الرقمية لإدارة الشؤون المالية العامة، مثل تلك المعتمدة في نيجيريا (GIFMIS) وكينيا (IFMIS)، على تتبع والمحاسبة بخصوص المصروفات المتعلقة بعمليات العدالة الانتقالية، مثل المدفوعات بموجب برامج التعويضات.<sup>133</sup>

### 5.2 التكنولوجيا المدنية لتحسين نتائج الحوكمة الديمقراطية

في مجال التكنولوجيا المدنية، أُحرز تقدم في تطوير أدوات تهدف إلى تعزيز الشمولية والشفافية والمساءلة في عمليات الحوكمة الديمقراطية. وتشمل فئات الأدوات المطورة: رسم الخرائط الجماعية، والإنذار المبكر، والتوعية والتعبئة المدنية، ومراقبة المواطنين للسياسات العامة، والحوكمة المفتوحة، والمشاركة السياسية.<sup>134</sup> واعتبارًا من 25 مارس 2025، وثّقت شبكة ابتكار التكنولوجيا المدنية 264 مشروعًا نشطًا في مجال التكنولوجيا المدنية في أفريقيا، منها 200 مشروع على الأقل غير ربحي.<sup>135</sup> ويشير هذا إلى وجود بيئة حاضنة تقودها بقوة المنظمات غير الحكومية التي تعتمد على دعم المانحين. من

131 انظر: نظام المواطن الإلكتروني، «خدمات حكومة كينيا المبسطة»، <https://www.ecitizen.go.ke>. تاريخ الاطلاع: 16 يوليو 2025 ونظام إيريمبو الحكومي، [https://irembo.gov.rw/home/citizen/all\\_services?lang=en](https://irembo.gov.rw/home/citizen/all_services?lang=en). تاريخ الاطلاع: 16 يوليو 2025.

132 معهد كينيا لتطوير المناهج، السحابة التعليمية الكينية، (نبروي: السحابة التعليمية الكينية، 2024)، <https://kec.ac.ke>. تاريخ الاطلاع: 16 يوليو 2025.

133 انظر نظام الإدارة المالية الحكومية المتكاملة، <https://gifmis.gov.ng>، <https://gifmis.gov.ng>. تاريخ الاطلاع: 16 يوليو 2025؛ ونظام الإدارة المالية والمعلومات المتكاملة، <https://www.ifmis.go.ke>. تاريخ الاطلاع: 16 يوليو 2025.

134 عائشة دابو ورافائيل بوييه، «تقييم التكنولوجيا المدنية الفعّالة لبناء #أفريقيا\_التي\_نريدها»، مركز الديمقراطية الأوروبي، 24 مايو 2023، <https://europeandemocracyhub.epd.eu/>

<https://assessing-civic-tech-that-works-to-build-theafricawant-citizen-led-tech-for-impact-that-can-help-african-governments-deliver-better-services>

تاريخ الاطلاع: 17 يوليو 2025.

135 شبكة ابتكار التكنولوجيا المدنية، «حالة التكنولوجيا المدنية في أفريقيا»، CTIN، بدون تاريخ، <https://civictch.africa/the-state-of-civic-tech-in-africa>.

تاريخ الاطلاع: 17 يوليو 2025.

الناحية الموضوعية، تركز غالبية المشروعات على الحوكمة والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان.<sup>136</sup>

ومن الأمثلة على هذه المشروعات مشروع ميثاق أفريقيا، وهو مشروع أفريقي شامل نُقِّد بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٤، بغرض توظيف التكنولوجيا المدنية لتعزيز مشاركة المواطنين في تنفيذ الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحوكمة. وشملت التدخلات البارزة في إطار المشروع مستودعًا إلكترونيًا لأدوات مدنية مفتوحة المصدر، ودورة تدريبية مفتوحة عبر الإنترنت حول الحوكمة الديمقراطية، و27 منحة مُقدمة لمبادرات التكنولوجيا المدنية في 15 دولة أفريقية.<sup>137</sup>

استُخلصت ثلاث دروس قيِّمة من دعم مبادرات التكنولوجيا المدنية في إطار هذا المشروع، وستكون ذات فائدة كبيرة لتدخلات مماثلة في المستقبل، مثل عمليات العدالة الانتقالية.

أولاً، يُسهم دعم مبادرات التكنولوجيا المدنية التي تتطلع إلى التعاون مع الحكومات المحلية أو الوطنية في إطار الحكومة المفتوحة في زيادة فرص تحقيق أثر دائم.

وثانيًا، يجب توجيه الدعم للمبادرات المدنية نحو تلك التي تعزز التعاون وتستجيب بفاعلية للتحديات المحددة في منظومة التكنولوجيا المدنية القائمة. وهذا يختلف عن «المشروعات الشخصية» التي تُكرر حلولاً موجودة أو تفشل في تطويرها، وبالتالي لا تفي بمعايير الاستجابة.

وثالثًا، يُعدُّ برنامج الإرشاد، الذي يركز على الجوانب الفنية والمدنية، ويُقدمه خبراء متخصصون في التكنولوجيا المدنية، عنصرًا أساسيًا للنجاح، إذ يضمن أن تتمتع الابتكارات الممولة بأساس فني راسخ ونظرية تغيير فعّالة.<sup>138</sup>

يدير الاتحاد الأفريقي حاليًا صندوق التكنولوجيا المدنية للاتحاد الأفريقي 2.0، الذي أُطلق في أبريل 2024، ويهدف إلى دعم المبادرات التي يقودها الشباب أو ذات الصلة بهم، والتي تُعزز مشاركة المواطنين من خلال الاستخدام المبتكر للبيانات والتقنيات الرقمية.<sup>139</sup> ويحظى الصندوق بدعم الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ويُدار من خلال هيكل تعاوني مع منظمات المجتمع المدني، إذ تتولى مفوضية الاتحاد الأفريقي إدارة الصندوق بدعم من تحالف يضم شبكة ابتكار التكنولوجيا المدنية ومنظمة أوشاهيدي، وهما منظمات رائدتان في مجال التكنولوجيا المدنية.

يحصل المستفيدون، بموجب صندوق التكنولوجيا المدنية للاتحاد الأفريقي، على منحة تصل إلى 15,000 يورو لمدة 12 شهرًا، بالإضافة إلى دعم في بناء القدرات على شكل مساعدة فنية مُخصصة، فضلاً عن ورش عمل وجلسات إرشادية. 140 يُمكن أن يُشكل وجود إطار عمل داخل الاتحاد الأفريقي لدعم مبادرات التكنولوجيا المدنية في القارة أساسًا مُرحبًا به، يُمهد الطريق للتعاون مع وحدة العدالة الانتقالية التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، لإدراج عنصر التكنولوجيا المدنية كنقطة تعاون مع المجتمع المدني في تنفيذ سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي.



يُمكن أن يُشكل وجود إطار عمل داخل الاتحاد الأفريقي لدعم مبادرات التكنولوجيا المدنية في القارة أساسًا مُرحبًا به، يُمهد الطريق للتعاون مع وحدة العدالة الانتقالية التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، لإدراج عنصر التكنولوجيا المدنية كنقطة تعاون مع المجتمع المدني في تنفيذ سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي.

136 المرجع نفسه.

137 انظر: ميثاق أفريقيا، «أدوات التكنولوجيا المدنية»، الشراكة الأوروبية للديمقراطية، 2023، <https://charter.africa/resources/tools>. تاريخ الاطلاع: 17 يوليو 2025؛ ومشروع ميثاق أفريقيا، دورة تدريبية مفتوحة عبر الإنترنت بعنوان «الناشطون الأفارقة، والديمقراطية، والانتخابات والحوكمة»، الناشطون الأفارقة، <https://www.mooc.africativestives.org/en>. تاريخ الاطلاع: 17 يوليو 2025.

138 عائشة دابو ورافائيل بوي، المرجع السابق الحاشية 136

139 شبكة ابتكار التكنولوجيا المدنية، «صندوق التكنولوجيا المدنية للاتحاد الأفريقي 2.0»، CTIN، بدون تاريخ، <https://civitech.africa/auctf-2-2>. تاريخ الاطلاع: 17 يوليو 2025.

140 المرجع نفسه.

## الخلاصة والتوصيات

# 06

تناولت هذه الدراسة دور التكنولوجيا في العدالة الانتقالية في أفريقيا. وقد حددت توجيهات معيارية مهمة من الاتحاد الأفريقي من خلال سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي ومختلف الأدوات التي تتناول التحول الرقمي والابتكار والأمن السيبراني وحماية البيانات والذكاء الاصطناعي. كما إن نقطة التقاء التكنولوجيا والعدالة الانتقالية من خلال هذه الأدوات تكمن في التطلع إلى التحوّل. وتهدف سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي إلى تحقيق تحوّل ديمقراطي واجتماعي-اقتصادي للمجتمعات الخارجة من تاريخ مليء بالصراعات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ومن خلال مجموعة متنوعة من أدوات الاتحاد الأفريقي، يُنظر إلى التكنولوجيا كأداة تحويلية لتسريع التنمية المبتكرة والشاملة والمستدامة.



ومن خلال مجموعة متنوعة من أدوات الاتحاد الأفريقي، يُنظر إلى التكنولوجيا كأداة تحويلية لتسريع التنمية المبتكرة والشاملة والمستدامة

وانطلاقاً من هذا الأساس، يمكن للتكنولوجيا، إذا ما تم توظيفها بالشكل الأمثل، أن تُسهم في تحقيق الأهداف التحويلية للعدالة الانتقالية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال دمج الابتكارات التي تُسهّل الدمج، والملكية المحلية، والتعاون، والتماسك للضحايا والناجين وعامة الناس. ومع ذلك، تُظهر الدراسات والتجارب العملية أن التكنولوجيا تُشكّل في الوقت نفسه تهديدات تُضعف هذه الأهداف، بل وقد تُفاقم الانتهاكات القائمة، كالإقصاء والتهميش والتمييز ضد فئات مُحدّدة. وينبغي أن تكون سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي بمثابة بوصلة أخلاقية وفلسفية للتخفيف من هذه الأضرار المُحتملة عند دمج التكنولوجيا في عمليات العدالة الانتقالية.

وفي ضوء أمثلة متنوعة تُبيّن استخدام التكنولوجيا وأهميتها في عمليات العدالة الانتقالية في أفريقيا، تُشير الدراسة إلى مشهدٍ متطورٍ يزخر بفرصٍ كبيرةٍ للنمو البّناء، استناداً إلى ترسيخ الدروس المستفادة من عمليات العدالة الانتقالية السابقة داخل أفريقيا وخارجها، فضلاً عن تجارب مجالاتٍ أخرى ذات صلة، على غرار الحوكمة الديمقراطية.

إعداد مذكرة توجيهية للدول الأعضاء بشأن التكنولوجيا والعدالة الانتقالية، تُوفّق بين مبادئ سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي ومبادئ أدواته وإستراتيجياته المعيارية الأخرى في مجال التكنولوجيا. كما ينبغي أن تتضمن السمات الرئيسية لهذه المذكرة حماية البيانات، والأمن السيبراني، والنهج القائمة على الحقوق في نشر الابتكارات التكنولوجية وتنظيمها.

الدعوة إلى استثمار الدول الأعضاء في المدخلات الأساسية التي من شأنها دعم الابتكارات القائمة على التكنولوجيا في مجال العدالة الانتقالية. وتشمل العناصر الرئيسية احترام الفضاء المدني الرقمي، ودعم الابتكارات من خلال سياساتٍ تمكينية، وتقديم الدعم المالي. ومن الأهمية بمكان الاستثمار في البنية التحتية ذات الصلة، وتوفير وصول شامل وميسور التكلفة إلى الإنترنت، وتنفيذ برامج من شأنها سد الفجوة الرقمية للفئات المهمشة، مثل النساء الريفيات والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

توسيع نطاق استخدام إستراتيجيات المشاركة الرقمية والتقنيات ذات الصلة ضمن خرائط تنفيذ سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي، من خلال دمج أدوات مثل الدورات التدريبية المفتوحة عبر الإنترنت، والمستودعات الرقمية وقواعد البيانات، ولوحات المعلومات الرقمية لتتبع تنفيذ عمليات العدالة الانتقالية، والمنصات الرقمية ومراكز المشاركة التي تتيح الحوارات عبر الإنترنت وتلقي آراء الجمهور.

تيسير الدعم الفني للدول الأعضاء التي تسعى آليات العدالة الانتقالية لديها إلى دمج التكنولوجيا في عملياتها. يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء قاعدة بيانات تضم الخبراء والأدوات ذات الصلة التي يمكن للدول الأعضاء الاستفادة منها مباشرة، أو الحصول على دعم مالي لتحقيق أهدافها.

تنظيم مساحات تتيح التعلم المتبادل بين الأقران وتبادل الخبرات والتعاون على مختلف المستويات بشأن استخدام التكنولوجيا في العدالة الانتقالية. وقد يشمل ذلك تبادل الخبرات بين هيئات الاتحاد الأفريقي، وكذلك مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية، لتيسير التعلم من إستراتيجيات المشاركة الرقمية المتبادلة والتفاعل مع آليات العدالة الانتقالية التي تُطبّق نُهج قائمة على التكنولوجيا في مهامها؛ ومع منظمات المجتمع المدني التي تُطوّر أدوات التكنولوجيا المدنية؛ ومع الجهات الفاعلة ذات الصلة في القطاع الخاص ومجتمع المانحين الذين يُمكنهم تقديم الدعم.

الاستمرار في الريادة في دعم التكنولوجيا المدنية من خلال مبادرات مثل صندوق التكنولوجيا المدنية للاتحاد الأفريقي، مع تخصيص نسخة أو عنصر منه للعدالة الانتقالية.

الالتزام بالتقيد بمبادئ سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي، وكذلك الأدوات المعيارية للاتحاد الأفريقي بشأن التكنولوجيا، عند دمج التكنولوجيا في إستراتيجيات العدالة الانتقالية.

تنفيذ سياسات وتخصيص موارد لضمان أن تُهيئ إستراتيجيات التحول الرقمي والابتكار بيئةً ملائمة تُفضي إلى مجتمعات عادلة وشاملة، لا سيما من خلال سد الفجوة الرقمية، إذ تُوفّر ذلك الأساس لدمج التكنولوجيا في العدالة الانتقالية على النحو الأمثل. من الأولويات القصوى توفير اتصال شامل بالإنترنت، وإمداد مستقر بالكهرباء، وأجهزة إنترنت بأسعار معقولة. ينبغي أن تتضمن الإستراتيجيات تخصيص ميزانيات مدروسة لهذه التدابير، وإقامة شراكات محفزة مع القطاع الخاص لتيسير الحصول على دعم مالي للفئات المهمشة والمجتمعات ذات الدخل المحدود.

توفير الميزانيات والبنية التحتية اللازمة لآليات العدالة الانتقالية لتوظيف التكنولوجيا في مختلف جوانب سيطرتها.

دعم الابتكارات التقنية المدنية التي تُعزز مشاركة المواطنين في عمليات العدالة الانتقالية، وذلك بإنشاء صناديق مماثلة لصندوق التكنولوجيا المدنية للاتحاد الأفريقي، واحترام الفضاء المدني والحفاظ عليه.

الاستثمار في مجال محو الأمية الرقمية، والتوعية العامة، والتثقيف المدني فيما يتعلق بالتقنيات المستخدمة في عمليات العدالة الانتقالية، وذلك لضمان عدم استبعاد الضحايا والناجين وعامة الجمهور بسبب نقص القدرات.

تطوير ابتكارات في مجال التكنولوجيا المدنية لتحقيق العدالة الانتقالية، انطلاقاً من المشاركة المجتمعية مع المجتمعات المستهدفة، وتخصيصها لتتلاءم مع البنية التحتية القائمة لضمان سهولة الوصول إليها، واستجابتها الفعّالة لاحتياجات المجتمع. ويجب تقييم هذه الابتكارات بناءً على مؤشرات قابلة للتحقق والقياس، تُحدد عند بدء هذه المشروعات.

الاستغلال الأمثل للموارد المحدودة من خلال التعاون فيما بيننا لتحسين الابتكارات القائمة وتجنب الازدواجية غير الضرورية. ويتجلى ذلك بوضوح في تطوير أدوات مفتوحة المصدر تسمح بالتعديل والتخصيص لمختلف السياقات.

إنشاء مجتمعات ممارسة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والقارية، بحيث تُعزز التعاون وتبادل الخبرات التي يمكن توثيقها والاستفادة منها في الابتكارات والتدخلات اللاحقة.

عند الاقتضاء، ووفقاً لمبادئ سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي، يجب تقديم الدعم للمبادرات التي تبادر بها الدول أو آليات العدالة الانتقالية، والإشراف على تنفيذ هذه المبادرات ومتابعتها لتوضيح التحديات الناشئة واقتراح الحلول.

دعم مبادرات محو الأمية الرقمية، والتوعية العامة، والثقيف المدني فيما يتعلق بالتقنيات المستخدمة في عمليات العدالة الانتقالية، وذلك لضمان عدم استبعاد الضحايا والناجين وعامة الجمهور بسبب نقص القدرات.

الدعوة إلى إستراتيجيات التحول الرقمي والابتكار القائمة على الحقوق لضمان الدمج والإنصاف وعدم التمييز.

تعميق البحث حول الواقع المتغير لتأثير التكنولوجيا على العدالة الانتقالية لإثراء التدخلات المستقبلية.

#### 4

#### للسركاء الإستراتيجيين في التنمية

وضع برامج دعم للتكنولوجيا في العدالة الانتقالية تستهدف الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية وآليات العدالة الانتقالية. يجب أن تستند برامج الدعم هذه إلى نظرية تغيير تتطلب أن تكون التدخلات مستجيبة للمجتمعات المستهدفة، وأن تُبنى على المشاركة في ابتكار الحلول معها. يتعين عليهم تعزيز التعاون بين الجهات المنفذة لهذه البرامج، والتأكيد على دعم أساليب المشاركة التقليدية بدلاً من استبدالها، ووضع خطة واضحة لتحقيق الاستدامة.

الالتزام بتقديم دعم جوهري للبرامج يُفضي إلى أثر دائم، بدلاً من الدعم المتقطع الذي يُهدر تكاليف الابتكارات التي لا تُحقق كامل إمكاناتها.

العمل كحلقة وصل بين الجهات الحكومية وغير الحكومية، والتشجيع على تطبيق نهج حكومي منفتح تجاه التكنولوجيا في العدالة الانتقالية.

